

التعاون بين منظمات المجتمع المدني في لبنان

خمس دراسات عن التحديات والفرص لمنظمات المجتمع المدني في لبنان التي تعمل في مجال حق إعطاء الجنسية للمرأة، حرية التعبير والإعلام، إدارة النفايات، الفساد و تعزيز القراءة

شرق للتنمية البشرية
بالتعاون مع
مؤسسة كونراد آديناور

التعاون بين منظمات المجتمع المدني في لبنان

خمس دراسات عن التحديات والفرص لمنظمات المجتمع المدني في لبنان التي تعمل في مجال حق إعطاء الجنسية للمرأة، حرية التعبير والإعلام، إدارة النفايات، الفساد و تعزيز القراءة

sharq



Konrad
Adenauer
Stiftung

شرق للتنمية البشرية
بالتعاون مع
مؤسسة كونراد آديناور

مديرة المشروع

ريم المغربي

منسقة المشروع

ملاك عبدالغفور

المحرر

أنس وبي

الباحثون

نوال طربلسي

داني حداد

سعدى علوه

لينا سعيدي

آية ابراهيم

المتجمة

لينا منذر

للتواصل:

منظمة شرق للتنمية البشرية

الحمرا، بيروت

+961 7145 4368

info@sharq.org

تفعيل النقاش

بيتر ريميله

ممثل مكتب لبنان لمؤسسة كونراد آديناور

الحرية والعدالة والتضامن هي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها عمل مؤسسة كونراد آديناور (كاس). و«كاس» هي منظمة سياسية، ترتبط بشكل وثيق مع الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا. من خلال برنامجنا الخاص بلبنان، نعمل مع العديد من الشركاء من أجل المساهمة في التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد. فتهدف مشاريعنا إلى تعزيز الديمقراطية وصون حكم القانون ونشر مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ودعم الحوار البناء بين جميع الثقافات والأديان وتمكين منظمات المجتمع المدني.

يلعب المجتمع المدني دوراً أساسياً في الحياة العامة. فيشكل مختلف عناصره صلة وصل فريدة بين المواطن والحكومة من حيث دوره في رفع أصوات المواطنين وتشجيعهم على المشاركة الفعالة. من هنا كان التزام برنامجنا الخاص بلبنان بدعم عمل المجتمع المدني وتسهيله والتعلم منه.

ولذلك شكل تعاوننا هذا مع منظمة شرق أولوية أساسية لبرنامجنا هذه السنة، وبخاصة من حيث إيماننا بأهمية تفعيل النقاش بين الجمعيات والناشطين ودعم التنسيق الفعال في هذا المجال. فعندما يُبنى عمل المجتمع المدني على التعاون الاستراتيجي لمعالجة القضايا المشتركة، يتم الوصول إلى حلول شاملة واعتماد مقاربات تعددية وبناء تحالفات قوية تضع المصلحة العامة قبل الانقسامات الطائفية والنزاعات السياسية.

إدارة النفايات، وحق المرأة في منح الجنسية، والحث على القراءة، والفساد الإداري، والرقابة على الإعلام، جميعها دراسات حالات معينة قمنا باختيارها بعناية، نأمل أن يتم تطبيق المعرفة والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال النقاشات الغنية والبحوث المكثفة، ونقلها إلى مجالات أخرى إضافية حيث يزدهر عمل المجتمع المدني اللبناني والعربي.

من خلال تعزيز التعاون وبناء التحالفات بين الجمعيات المختلفة، يحرز المجتمع المدني تقدماً هائلاً في نشر قيمه والوصول إلى أهدافه بطريقة أكثر فعالية واستدامة، من أجل منفعة المجتمع بأكمله.

عندما يُبنى عمل
المجتمع المدني على
التعاون الاستراتيجي
لمعالجة القضايا
المشتركة، يتم الوصول
إلى حلول شاملة
واعتماد مقاربات تعددية
وبناء تحالفات قوية تضع
المصلحة العامة قبل
الانقسامات الطائفية
والنزاعات السياسية

تعزير التعاون

ريم المغربي

المدير العام لمنظمة شرق للتنمية البشرية

محدودية الموارد والمهارات والاتصالات والأفكار... جميع منظمات المجتمع المدني لديها إمكانيات وحدود معينة، ولكن عند جلوس القائمين عليها معاً لتبادل الأفكار والتصميم والعمل لتحقيق هدف مشترك، تكون النتائج أكثر أهمية وتأثيراً مقارنة بالعمل الفردي. ومع ذلك فإن الشراكة والتعاون بين المنظمات غالباً ما تكون متفرقة ومحدودة.

بعد أن استمعنا إلى عدد من الناشطين في لبنان، والذين قالوا، «في صيف عام ٢٠٠٦، كنّا جميعاً نعمل معاً من أجل هدف مشترك». جلسنا معاً لنفهم سبب عدم استمرارية هذه التجربة ولتشجيع نشطاء المجتمع المدني والمنظمات على التعاون من أجل المصلحة العامة.

اتبعنا نهجاً متعدد الطبقات، من خلال جمع خبراء وممثلي منظمات المجتمع المدني العاملة في نفس المجال ببعضهم البعض، وتحفيزهم على توجيه جهودهم نحو مبادرات مشتركة عبر مناقشة صادقة حول نقاط الضعف التي تؤثر على عمل كل منظمة، والتحديات التي تمنع العمل المشترك فيما بينهما.

كنّا نرغب في إشراك جمهور أوسع، ونشر بعض من أبحاثنا، نحن نأمل أن نحثكم على إيجاد فرص للمشاركة والتعاون مع الذين يشاركونكم الرؤية الخاصة بكم والتي تكمل قدراتكم.

صحيح أنّ إنشاء ورعاية الشراكات يتطلب وقتاً وطاقة، لكنه أيضاً يوفر الوقت والطاقة، ويضمن نتائج أوسع وأكثر حيوية.

صحيح أنّ إنشاء ورعاية الشراكات يتطلب وقتاً وطاقة، لكنه أيضاً يوفر الوقت والطاقة، ويضمن نتائج أوسع وأكثر حيوية

أوراق البحث

9حق المرأة اللبنانية في منح جنسيتها لأسرتها.....
19تعزيز القراءة.....
29مكافحة الفساد.....
39الرقابة على وسائل الإعلام.....
51إدارة النفايات.....

حق المرأة اللبنانية في منح جنسيتها لأسرتها

كتابة سعدى علوه

مقدمة

المشكلة والقوانين المتعلقة بها والبيئة الاجتماعية وتاريخها في لبنان

أبعاد القضية في لبنان

في لبنان، يكتسب الحق في الجنسية أبعاداً سياسية وقانونية وديموقراطية وطائفية بامتياز. وذلك منذ إنشاء لبنان الكبير، وتحديداً منذ العام ١٩٢٥، عندما أصدر المفوض السامي القرار ١٥ في (١٩ كانون الثاني ١٩٢٥) وحدد بموجب مواد رقم ١ و٢. ١ طرق اكتساب الجنسية اللبنانية التي ما زالت سارية للأسف حتى يومنا هذا.

وعليه، يعتبر لبناني وفق القرار ١٥/١٩٢٥:

كل شخص ولد من أب لبناني

كل شخص مولود في أراضي لبنان الكبير ولم يثبت أنه اكتسب بالبنوة عند الولادة تابعية أجنبية

كل شخص يولد في أراضي لبنان الكبير من والدين مجهولين أو والدين مجهولي التابعية

الولد غير الشرعي الذي تثبت بنوته وهو قاصر إذا كان أحد الوالدين الذي تثبت البنوة أولاً بالنظر إليه لبنانياً

كل شخص ولد في أراضي لبنان الكبير من أب ولد فيه أيضاً وكان في الأول من تشرين الثاني ١٩١٤ حائزاً للتابعية العثمانية

في لبنان، ميّز المشرع منذ أيام الفرنسيين ووفق القرار ١٥/١٩٢٥، بين الابن الشرعي وغير الشرعي، وحصر حق اكتساب الجنسية للابن الشرعي بالأب بينما اعترف بحق الابن غير الشرعي في اكتساب الجنسية من جهة الأم في حالات معينة، وأهمها عندما يكون المولود مجهول الوالدين وتتعترف الأم بأبوتها له وهو قاصر قبل الأب حتى لو كان الأخير أجنبياً، أو أن يكون المولود غير شرعي ومجهول الأب (الأم العازبة).

ومع حصر القانون اللبناني ثبوت الجنسية للابن الشرعي برابطة الدم لجهة الأب من دون أي اعتبار لجنسية الأم، فلا تأثير لجنسية الأم اللبنانية المتزوجة من أجنبي على جنسية أولادها (المادة ١ من القرار ١٥/١٩٢٥).

إنّ تمتع الإنسان بجنسية بلد ما ليس تفصيلاً صغيراً في حياته. قد يكون هذا الحق موازياً بأهميته الحق في الحياة وفي المياه والغذاء، والتي هي بديهيات العيش.

يعرف الدكتور عكاشة محمد عبد العال الجنسية في كتابه أحكام الجنسية اللبنانية (١٩٩٩) بأنها «صفة تلحق الفرد، ذات طبيعة سياسية وقانونية، تربط الفرد بدولة معينة وبمقتضاها يتم توزيع المقتضى القانوني للأفراد في المجتمع الدولي». وطبعاً للجنسية، وفق عكاشة، مفترضان شخصيان، وهما دولة تعطي الجنسية وفرد يتلقى هذه الجنسية.

ويؤكد الأستاذ المحامي (وزير الداخلية السابق) زياد بارود في دراسة أعدها لصالح «حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي» عام (٢٠٠٣) أنّ، «الجنسية صفة في الشخص ذات طبيعة سياسية لا مدنية تفيد انتماءه إلى دولة معينة». والدولة طبعاً هي من يتحكم في شروط التمتع بالجنسية إما بالولادة أو بالاكتساب، ولا دور هنا لرغبة الفرد باكتساب هذه الجنسية أو تلك في تقرير حقه بها.

وفي لبنان، وغيره من البلدان، يمكن لمعاناة المصنفين في خانة «عديمي الجنسية» ومعهم «مكتومي القيد»، وحاملتي بطاقة «قيد الدرس» وغيرهم من الفئات التي لا يتمتع أفرادها بأي جنسية، أن تكون خير برهان على تأثير فقدانهم الانتماء لدولة معينة على حياتهم. يكفي أن يقول هؤلاء أنهم يضطرون للاختباء، على سبيل المثال لا الحصر، عندما يصادفون أي رجل أمن في الطريق أو في حياتهم اليومية لكيلا يتم اعتقالهم بتهمة عدم حيازة أوراق ثبوتية. ويشكل بعض أبناء اللبنانيات المتزوجات من أجنبي شريحة من ضمن عديمي الجنسية عندما لا يكون الأب الأجنبي متمتعاً بجنسية أي دولة أخرى أو مكتوم القيد أو عديم الجنسية أو غيرها من التوصيفات التي تؤكد عدم تمتعه بأي جنسية قانونية وسياسية.

ويعاني أبناء اللبنانيات المتزوجات من أجنبي من غبن كبير إذ يعيشون كغرباء في وطن أمهاتهم رغم اختيارهم العيش فيه، وهم محرومون من الخدمات الصحية ومن العمل في المهن الحرة حتى بعد التقدم الذي حصل قبل سنوات وقضى بمنحهم إقامات مجاملة (للأولاد والزوج) مع السماح لهم بالعمل في بعض المهن وليس كلها.

وتجدر الإشارة الى أن معظم اللبنانيين لا يعتبرون مسألة حق المرأة اللبنانية في منح جنسيتها لأسرتها قضية رأي عام مثل قضية العنف ضد النساء، بل ينظر إليها البعض بأنها مسألة تخص المتزوجات من أجنب فقط. وعلى الرغم من تقدم النضال لأجل قضية جنسية المرأة اللبنانية وانتشارها وزيادة الوعي بها الذي أنجزه المجتمع المدني على مدى نحو عشرين عاماً من المناصرة، و١٦ عاماً على إطلاق حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي». لم تتحول هذه القضية بعد إلى قضية رأي عام تحظى بتأييد جميع شرائح المجتمع وذلك بسبب حساسيتها الديموغرافية والطائفية والتي ازدادت حدة بعد وصول أعداد اللاجئين السوريين في لبنان إلى نحو مليون و نصف المليون لاجئ. وبناء على ذلك، أصبح هناك تخوفان من التغيير الديموغرافي الطائفي، يتمثل الأول بالفلسطينيين والثاني بالسوريين وفق ما يؤكد المسؤولون في البلاد، وعلى رأسهم وزير الخارجية جبران باسيل في أكثر من تصريح موثق له.

أهمية حق الأمهات اللبنانيات في منح الجنسية لأسرهن:

يعيش أفراد أسر النساء اللبنانيات الذين اختاروا الإقامة في لبنان بغربة مريرة يزيد من قساوتها عدم تمتعهم بأي حق من حقوق المواطنة التي يتمتع بها المولودون من أب لبناني. وعلى الرغم من منح عائلات اللبنانيات المتزوجات من أجنبيات إقامات مجاملة قبل نحو خمس سنوات (تجدد كل ثلاث سنوات)، بقي هؤلاء محرومين من خدمات كثيرة أهمها العمل في وظائف عدة ومن بينها المهن الحرة وكذلك الاستشفاء على حساب وزارة الصحة، والأولوية في ارتياد المدارس الرسمية شأنهم شأن المولودين من أب لبناني. ويشعر المحرومون من جنسية أمهاتهم اللبنانيات بالغبن والتمييز السلبي الذي يؤثر على جوانب حياتهم كافة وحتى على تحصيلهم العلمي وصحتهم النفسية وطموحاتهم بالمشاركة في تطوير البلد الذي اختاروا العيش في كنفه كونه يعاملهم كغرباء. ولا يرى هؤلاء أهمية في التحصيل العلمي، كونهم محرومون من ممارسة وظائف كثيرة ومنها المهن الحرة التخصصية، ويعاني بعضهم وخصوصاً أبناء المتزوجات من جنسيات عربية «كالفلسطينيين والسوريين والمصريين والعراقيين» من عنصرية ما في الحياة اليومية ومن تمييز سلبي تجاههم.

أما النساء اللبنانيات المتزوجات من أجنبيات فيشعرن بمرارة كبيرة لعجزهن عن مساعدة أبنائهن ونقل جنسيتهم إليهم ووقف معاناتهم. كما يشعرن بالتمييز السلبي من الدولة بسبب معاملتهن كمواطنات من الدرجة الثانية مقارنة مع الرجال اللبنانيين.

ويخالف لبنان كدولة، عبر تمييزه القانوني السلبي ضد النساء وخصوصاً حقهن بمنح جنسيتهم لأسرهن، كل المواثيق الدولية والاتفاقيات التي التزم بها ومنها اتفاقية «سيداو» برغم تحفظه على ثلاثة مواد من بينها البند الثاني من المادة التاسعة التي تنص على حق المرأة في منح جنسيتها لأسرتها. وهو بذلك يبقى خارج البلدان والأمم التي تطبق المعايير الحقوقية الدولية والتي تجعله في قائمة الدول التي تحترم حقوق الإنسان.

إنّ اعتراف لبنان بحق المرأة اللبنانية في منح جنسيتها لأسرتها يندرج في إطار تنزيه التشريع اللبناني من أي نص مجحف بحق المرأة وتمييز قانوني سلبي تجاهها انسجاماً مع روحية الدستور اللبناني الذي ينص على المساواة بين المواطنين، كما ينسجم مع التزام لبنان (وفق المقدمة التي أضيفت إلى الدستور بعد اتفاق الطائف بكل موثيق الأمم المتحدة واتفاقياتها) ومنها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو ١٩٧٩)، وهو ما يستوجب رفع تحفظ لبنان عن البند ٢ من المادة ٩ في الاتفاقية التي تنص على منح المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل في ما يتعلق بجنسية أولادها، وطبعاً تعديل قانون الجنسية في هذا الاتجاه.

في أسباب منع حق المرأة في نقل جنسيتها لأسرتها أو أولادها والتمييز السلبي ضدها:

أتى التوازن الطائفي والديموغرافي في قلب إنشاء لبنان الكبير منذ عشرينات القرن الماضي. ويعتبر الحفاظ على هذا التوازن (غير الموجود فعلياً اليوم إلا في توزيع المسؤوليات والحصص السياسية والوظيفية سواء بالقانون أو بالأعراف) من أهم الذرائع التي يلجأ إليها المسؤولون اللبنانيون لاستمرار التمييز السلبي تجاه المرأة اللبنانية في موضوع الجنسية خوفاً من غلبة طائفة على أخرى. إذ يسري اعتبار، يتعامل معه المعنيون كمعطى ثابت، بأن النساء المتزوجات من مسلمين هن الأكثرية الساحقة وتحديداً من الطائفة السنية ثم الشيعية وهو ما يهدد التوازن الإسلامي-المسيحي في البلاد، وفق ما يقولون. حتى إنّ اللجنة الوزارية استخدمت هذه الذريعة حين كُلفت بدراسة مشروع قانون منح المرأة اللبنانية جنسيتها لأولادها لدى طرحه على طاولة مجلس الوزراء في آذار ٢٠١٢. عُرض حينها مشروع قانون نقل المرأة جنسيتها لأولادها مع استثناء المتزوجات من فلسطينيين، على أن يحق لأولادها بعد بلوغهم سن الرشد، تقديم طلب للحصول على الجنسية في حال كانوا مقيمين شرعياً في لبنان لمدة عشر سنوات وغير محكومين بأي فعل شائن حتى لو كان سابقاً. وعليه، كلفت لجنة وزارية- تتكون من سبعة وزراء يترأسها نائب رئيس الحكومة سمير مقبل- بدراسة المشروع وإبداء الرأي، وخرجت بتوصية بأن يستمر حجب هذا الحق عن المرأة اللبنانية وأولادها (برغم استثناء الزوج لكل اللبنانيات وكذلك أبناء المتزوجات من فلسطينيين) بذريعة أن منح هذا الحق يتناقض مع المصلحة العليا للدولة. وعرضت اللجنة الوزارية حينها أرقاماً توضح أن المتزوجات من رجال عرب (أي إسلام بغالبيتهم) هم الأكثرية مقارنة مع المتزوجات من أجنبي، ما يؤدي إلى خلل ديموغرافي طائفي في لبنان.

ويكمن السبب «الذريعة» الثانية في رفض لبنان وعبر الدستور اللبناني توطين الفلسطينيين، التزامه وفق ميثاق الجامعة العربية بعدم تجنيس الفلسطينيين حرصاً على حقهم بالعودة إلى بلادهم. فتم التذرع بعدم منح المرأة اللبنانية حقها في منح جنسيتها لأسرتها للحيلولة دون تجنيس الفلسطينيين، إذ يقيم في لبنان نحو ٥٠٠ ألف لاجئ فلسطيني مع احتساب فلسطينيي سوريا الذين لجأوا حديثاً بعد الأزمة السورية.

المبادرات وأشكال التعاون

نقاط القوة و الضعف في إجراءات منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل تفعيل حق المرأة في نقل جنسيتها الى أسرتها

وقالت المديرية التنفيذية لـ«الهيئة الوطنية لشؤون المرأة» جمانة مفرج، إن الهيئة نفذت بعض البرامج وعلى رأسها إجراء دراسة لبحث الإشكالية الكامنة وراء عدم تصحيح التمييز السلبي تجاه المرأة تاريخياً وحالياً والمعطيات المرتبطة بهذا الحق، وما هو القانون الأساسي وما هي مكوناته ومقارنته الوضع مع باقي الدول.

أما جمعيات «التجمع النسائي الديمقراطي» و«مصير» (جنسيتي كرامتي) و«فيميل»، فلم تطلق أي منها حملات رسمية خاصة بموضوع الجنسية، بل عملت على مناصرة القضية «التجمع وفيميل» عبر المشاركة في أنشطة حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» وتنفيذ أنشطة توعوية ومناصرة للقضية ودعمها في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. أما «جنسيتي كرامتي» فلم يكن لديها أي مشروع واقتصر نشاطها على مساعدة أبناء اللبانيات المتزوجات من أجانب في مشاكلهم الحياتية واليومية والقانونية كما مكتومي القيد وعديمي الجنسية وحاملي جنسيات قيد الدرس.

المبادرات والتعاون بين ناشطي المجتمع المدني:

إنّ النضال في سبيل استرجاع المرأة اللبنانية حقها في منح جنسيتها لأسرتها ليس قديماً قدم قضايا النساء الأخرى في لبنان من حيث تخصيصه بجمعية تعمل عليه حصراً، ورغم أنه اندرج تاريخياً ضمن سلة المطالب النسوية المحقة، لم يخصص بجمعية وحملة خاصة لغاية العام ٢٠٠٠ وهو تاريخ إطلاق حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي». وعلى هامش نضال تلك الحملة كانت جمعيات عدة تناصر القضية عبر المشاركة في أنشطة الحملة وتنفيذ أنشطة جانبية ولكنها لم ترتق إلى مستوى حملات. واقتصرت هذه الأنشطة على التوعية بحق المرأة اللبنانية في نقل جنسيتها لأسرتها وبالتمييز القانوني السلبي تجاهها، إضافة إلى مناصرتها إعلامياً وعلى مواقع التواصل الاجتماعي وموقع برنامج «شريكة ولكن» الذي أطلقته جمعية «فيميل»، وكذلك على صفحات الجمعيات الحليفة، كالتجمع، على مواقع التواصل الاجتماعي.

جرى الحديث عن تنسيق على مستوى أنشطة المناصرة والتوعية في المدارس والجامعات وعبر الندوات العامة وكذلك المشاركة في الاعتصامات والاحتجاجات بين «التجمع النسائي الديمقراطي» وحملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي»، وعلى مستوى المناصرة في الإعلام والمشاركة في أنشطة الحملة بينها وبين جمعية «فيميل». ولكن ممثلي التجمع و«فيميل» اعتبرتا أن لا داع لإطلاق حملة أو مشروع خاص بقضية الجنسية طالما أنّ هناك حملة رسمية تحمل لواء القضية وهي «حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي».

إن الأقسام التالية هي ثمرة جلسة نقاش عقدت في شهر تشرين الثاني مع ممثلين عن أربع منظمات ناشطة في مجال حق المرأة في نقل جنسيتها لأسرتها، إضافة لمقابلة أجريت مع جمعية خامسة.

ومن المنظمات الممثلة في جلسة النقاش، «مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي» التي أطلقت حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي»، وهي المنظمة الأساسية التي تحمل لواء حق المرأة بالجنسية ولديها حملة رسمية ومعترف فيها مدنياً منذ ١٦ عاماً، تاريخ إطلاقها.

كما شاركت في الجلسة ممثلة عن «التجمع النسائي الديمقراطي»، وهي منظمة ذات تاريخ طويل في النضال النسائي والمناصرة للحق بالجنسية، وممثلة عن «جنسيتي كرامتي» التي انبثقت من جمعية «مصير» التي تأسست قبل خمس سنوات وتعمل على مساعدة مكتومي القيد وعديمي الجنسية وأبناء اللبانيات المتزوجات من أجانب، وحياء مرشاد، عن جمعية «فيميل» النسوية الشبابية التي تناصر قضايا النساء ومن بينها قضية الجنسية.

وقد أسهمت أيضاً في هذا التقرير مقابلة أجريت مع «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة» التي أنشئت عام ١٩٩٨ في رئاسة مجلس الوزراء لتكون حلقة وصل بين المجتمع المدني والحكومة اللبنانية في مجال قضايا المرأة، وهي الهيئة الوحيدة التي قدمت مشروع قانون إلى مجلس الوزراء، هو الأول من نوعه، بخصوص جنسية المرأة.

المشاريع التي نفذتها الجمعيات المشاركة حول الجنسية:

لم تطلق أي من الجمعيات المشاركة حملة رسمية تتعلق بحق المرأة اللبنانية في نقل جنسيتها لأسرتها، ماعدا مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي التي أطلقت حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» في العام ٢٠٠٠. وترفع الحملة منذ ذلك الوقت لواء القضية عبر أنشطة عدة وبعد تنفيذ دراستين اثنتين، الأولى قانونية بحث خلالها قانون الجنسية وخلفياته والتعديلات الواجبة، والثانية بحثت في الأسباب الديموغرافية والاجتماعية وأبعاد منع هذا الحق عن النساء (رابط الدراستين مرفق مع ورقة العمل).

وتمكنت «حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي»، رغم عدم نجاحها في انتزاع حق المرأة اللبنانية بمنح جنسيتها لأسرتها، من اكتساب منح إقامات لأبناء وأزواج اللبانيات المتزوجات من أجانب. ولم تجزّء الحملة القضية بل عملت على انتزاع هذه الحقوق على هامش نضالها نحو الحق الأساس وهو الحق في الجنسية.

إزالة التمييز ضد النساء، ومحاولة تقدير أعداد النساء المتزوجات من أجانب وفق المتاح في ظل عدم وجود أرقام رسمية. مع العلم أن اللجنة الوزارية التي شكلت لدراسة مشروع قانون منح المرأة اللبنانية جنسيتها لأولادها وأوصت بمنع هذا الحق، تحدثت عن وجود نحو ٣٧ ألف شخص سيستفيدون من هذا الحق، هم أولاد اللبنانيات المتزوجات من أجانب واللواتي تمكنت اللجنة من إحصائهن.

وتسعى «حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي» إلى تحويل قضية جنسية المرأة اللبنانية إلى قضية رأي عام وقد تمكنت من ذلك (وفق شبو)، ولكن المعطيات على الأرض تفيد بأن النساء المعنيات بالقضية يشكّلن عماد الحملة التي تعتمد عليهن وتعمل على مساعدتهن في حل مشاكلهن، بالإضافة إلى بعض الجمعيات المناصرة. ولكن لا يبدو وفق مسار النضال والمشاركين في أنشطة الحملة وتلك التي تنظم لمناصرة حق المرأة اللبنانية بالجنسية أن القضية تحولت إلى قضية رأي عام فعلاً، ليس بسبب التقصير في نشرها والتوعية بالتمييز السلبي ضد النساء اللبنانيات في القانون، بل لأنها تهم المتزوجات من أجانب فقط، ولا تعني الشريحة الأكبر من اللبنانيين. ولا ننسى خصوصية القضية وحساسيتها بين من هم خارج النشاط المدني والمناصرة على خلفية حقوقية صرفة والمؤمنين بالحق كحق بغض النظر عن المستفيدين منه.

ويخصص «التجمع النسائي الديمقراطي» عدداً من أنشطته للتوعية والمناصرة عن حق المرأة في نقل جنسيتها لأسرتها في فروعه الستة في لبنان وفي الجامعات والمدارس.

تقول كارولين سكر من التجمع، إن الأخير عقد كثير من الندوات في مجال التوعية ولكنه لم يطلق حملة رسمية بسبب وجود حملة تعمل على المطالبة بهذا الحق وهي متفرغة له.

ولأن طرح «حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي» يتوافق مع سقف «التجمع» و«فيميل» المطالبين في قضية الجنسية، فإن جمعية «فيميل» التي تعتمد على المناصرة الإعلامية لقضايا النساء، تركز في عملها على مناصرة الحملة إعلامياً وعلى المشاركة كما للتجمع وعضواته والمتطوعات فيه في أنشطة الحملة من اعتصامات وأنشطة مطلية.

تقول حياة مرشاد من «فيميل»، «لا داعي أن نطلق مشروع أو برنامج، بل نكتفي بالمناصرة».

صحيح أنه ليس لـ«جنسيتي كرامتي» المنبثقة من رحم «جمعية مصير» أي مشروع أو برنامج خاص بحق المرأة في نقل جنسيتها لأسرتها، ولكن الجمعية تركز عملها على مساعدة المعنيتين بالقضية وتحاول حلّ مشاكلهم القانونية والحياتية من إقامات وإجازات عمل وغيرها، بالإضافة إلى مكتومي القيد وعديمي الجنسية وحاملي بطاقة «قيد الدرر».

تقول ممثلة الحملة، «نفعل ذلك من دون وجود أي تمويل، بل ندفع من جيوبنا». ولا تدعى «مصير» وحملة «جنسيتي كرامتي» إلى أنشطة الجمعيات المناصرة لجنسية المرأة، ولا إلى الاجتماعات التنسيقية التي تنظمها حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي». تقول ممثلة الحملة، «نشعر برفض لنا».

وقالت جمانة مفرج، إنّ التنسيق بين الهيئة والجمعيات الأخرى انحصر مع حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» كونها الجمعية الأساسية، وتم ذلك (عبر مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي) التي تعمل على قضية الجنسية.

الهدف

هدفت الجلسة اللتان عقدتا مع منظمات عاملة أو مناصرة لحق المرأة اللبنانية في نقل جنسيتها لأسرتها إلى تلمس مدى التعاون القائم بين هذه الجمعيات وإيجابياته ونتائجه والعوائق التي تحول دون حصوله في حال وجودها، وما هي الرؤية لتعزيزه وكيفية تفعيله. إضافة إلى عرض برامج تم التعاون خلالها وماهي نتائج هذا التعاون وما هو المطلوب لتفعيله أو معالجة مكامن ضعفه.

«هناك نقص في التنسيق وعدم بلورة أفكار موحدة، وهناك اختلاف في الأولويات على غرار تجنيس الأولاد أم الأولاد والأزواج؟»

نقاط القوة

تمكنت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي وعبر حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» من تحقيق إنجازات مهمة على طريق النضال لنيل المرأة اللبنانية حقها في نقل جنسيتها لأسرتها عبر التشبيك مع جمعيات مناصرة للقضية، وعبر المشاركة في الأنشطة والاجتماعات التخطيطية. تقول كريمة شبو من الحملة، «كنا نتشاور مع الشركاء في الخطوات المطلوبة والأفضل». وتتمثل أهم هذه الإنجازات بانتزاع حق أزواج وأبناء اللبنانيات في الحصول على إقامات مجانية تجدد كل ثلاث سنوات، والعمل في العديد من الوظائف باستثناء المهن الحرة التي حُرّم منها الفلسطينيون أيضاً. يضاف إلى ذلك إدراج مشروع قانون على طاولة مجلس الوزراء بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة.

وتشبهت الحملة مع منظمات إقليمية شريكة في ست دول عربية قامت بإطلاق الحملة نفسها تحت العنوان نفسه وتمكنت من تحقيق إنجازات أفضل من تلك التي حققت في لبنان، ونجحت في بعض الدول العربية بمنح جنسية المرأة لأسرتها أو لأولادها عكس ما حصل في لبنان. وكانت الحملة تنظم لقاءً إقليمياً تقييماً وتخطيطياً للعمل واستراتيجيات كل ستة أشهر.

تقول شبو، إن عمل حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» يركز على إزالة التمييز في قوانين الجنسية ضد المرأة ومساواتها بالرجل، عبر إجراء دراسات تقييمية للوضع القانوني والاجتماعي والواقع والعوائق التي تحول دون

نقاط الضعف وما هو مفقود

ليس هناك تحالف كبير في قضية جنسية المرأة اللبنانية لأنها لم تتحول إلى قضية رأي عام على غرار قضية العنف ضد النساء، ورغم وجود جمعيات عدة تناصر القضية، ليس هناك برامج ومشاريع خاصة باستثناء ما تطلقه حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي». وكذلك الأنشطة المناصرة وخصوصاً التوعية ونشر القضية التي تقوم بها بعض الجمعيات بالإضافة إلى مناصرة «فيميل» الإعلامية، وطبعاً شريحة كبيرة من ناشطي المجتمع المدني الذين يشكلون قلة مقارنة بالسواد الأعظم من اللبنانيين.

ويعود عدم تحول جنسية المرأة إلى قضية رأي عام مقارنة بالعنف ضد النساء، أولاً: إلى قلة الفئة المعنية بها، كون التخزين يرون أنها تخص المتزوجات من أجنبي وليس كل اللبنانيات، بينما تتعرض معظم النساء اللبنانيات من زوجات وبنات وأمهات وشقيقات لنوع من أنواع العنف. ومن لا يتعرض أو يتعرض لعنف مباشر لديه/ها قريبة تتعرض له أو جارة أو صديقة. ومن المعروف أن الإنسان بشكل عام يتحمس للقضايا التي تمسه مباشرة ويعاني منها.

ثانياً: لأن قضية جنسية المرأة تحتك بخصوصية وحساسية لبنانية تتمثل بالتوازن الديموغرافي الطائفي في البلد. فالمسيحيون الذين يتخوفون أصلاً من تحولهم إلى أقلية، يخشون أن يؤدي حق اللبنانية في نقل جنسيتها إلى أسرتها لتجنيس مزيد من المسلمين كون النساء المتزوجات من أجنبي بحسب اللجنة الوزارية هن الغالبية الساحقة، بالإضافة إلى بعض «العنصرية» اللبنانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين والسوريين الذين وصلت أعدادهم إلى نحو مليون ونصف المليون. وكذلك الطائفة الدرزية التي لا تزوج نساءها عامة من غير طائفتهم وبالتالي فإنهم بالإجمال غير معنيين بالقضية وليس لديهم أرقام وأعداد يريدون تجنيسها. وتنسحب هذه الحساسية داخل طوائف المسلمين، فالمعلومات تتحدث عن غلبة السنة على الشيعة بين المطلوب تجنيسهم. ولذلك لا مصلحة لأي من الفرقاء اللبنانيين باستثناء السنة في منح هذا الحق للنساء، ويضاف إلى ذلك كله الذهنية الأبوية والذكورية التي لا تعترف بحق النساء وألوية قضاياهن بشكل عام.

من هنا تأتي أهمية التعاون بين منظمات المجتمع المدني العاملة على حق المرأة اللبنانية في الجنسية، وهو الأمر الذي لا يبدو منتشرًا نظراً لقلة الجمعيات العاملة والمناضلة في سبيل هذا الحق، بناء على الخصوصية التي ذكرناها من جهة، ولافتقار كثير بعدم جدوى هذا النضال في ظل عدم وجود دولة مدنية وقانون مدني لبناني موحد للأحوال الشخصية وتحت مظلة هذا النظام الطائفي الممسك بزمام الأمور في لبنان، من جهة ثانية.

وعليه، يبدو أن التعاون يقتصر على مناصرة بعض الجمعيات لأنشطة الحملة لجهة المشاركة في أنشطتها بممثلين رمزيين (عبر إرسال متطوعتين أو ثلاث كممثلات في أفضل الأحوال) أو تنظيم ندوة هنا أو هناك في جامعة أو مدرسة، كما المناصرة الإعلامية عبر الحديث عن القضية في برامج إعلامية وعلى وسائل التواصل أو المواقع والصفحات الخاصة.

ولكن نقطة الضعف الأساسية في التعاون تتمثل باختلاف الأهداف والرؤية أحياناً على غرار طرح جمعية «اللقاء

الوطني للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة» رؤية تتركز على المطالبة بحق المرأة اللبنانية في منح جنسيتها لأولادها مستثنية الزوج من هذا الحق، وهي رؤية تعترض عليها حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» ومعها «التجمع النسائي الديمقراطي» و«فيميل»، الذين يطالبون بمنح الجنسية للأسرة أزواجاً وأبناءً. وعليه، تحول تجزئة المطالب دون هذا التعاون والتشاركية والتشبيك في النضال بشكل عام، «لا يمكن أن نتعاون مع جهة تجزئ المطالب والقضية»، وفق ما قالت ممثلات من «التجمع» و«فيميل» و«الحملة».

أما جمعية «مصير» ومعها «جنسيتي كرامتي» فلم تجد تجاوباً لدى محاولتها التعاون كما أكدت ممثلتها في جلستي النقاش، «شعرنا بأننا مرفوضون، حاولنا كثيراً ولم نجد تجاوباً للتعاون معنا».

وشكلت أهمية تمتع الجمعية بالشفافية والأمانة في النضال هاجساً أساسياً للتعاون.

تقول كريمة شبو، «هناك جمعيات عليها نقاط تحفظ بالنسبة لشفافيتها»

متوجبات التعاون

شكل الاتفاق على الرؤية وتكتيكات النضال سبباً جوهرياً لمباشرة التعاون والتأسيس له.

تقول كارولين سكر من «التجمع»، «لنتعاون يجب أن تكون رؤيتنا موحدة في تكتيك النضال وعدم تجزئة القضية».

وتقول حياة مرشاد من «فيميل»، «عندما تجزئ جمعية ما القضية، ولدي جمعية أخرى تتعامل معها كسلة كاملة غير قابلة للتجزئة، فلماذا أتعاون مع غيرها».

وتقول كريمة شبو من «جنسيتي حق لي ولأسرتي»، «نحن نقود نضالنا ونتعاون مع من يلتزم بمطالبنا، لماذا نذهب إلى جمعية أخرى تخفّض سقفها المطالب دون سقفنا».

وبالنسبة للهيئة الوطنية لشؤون المرأة، تقول مديرتها التنفيذية جمانة مفرّج، «ليس هناك عوائق أمام التعاون ولكن هناك نقص في التنسيق وعدم بلورة أفكار موحدة، وهناك اختلاف في الأولويات على غرار تجنيس الأولاد أم الأولاد والأزواج؟».

وتضيف مفرّج أن الهيئة تدرّج أولوية تجنيس الأولاد، وتشير إلى أنّ الوجود السوري تسبب في تعقيد الأمور نظراً إلى التشنج الذي يسببه في البلاد عند اللبنانيين.

ويرتكز التعاون وينطلق، وفق مفرّج، من توحيد المفاهيم والمطالب والتنسيق والمناصرة، بينما الموجود اليوم هو جمعيات تحمل لواء القضية وتلقى بعض المساعدة من بعض الجمعيات، لذلك فتوحيد المفاهيم في هذه القضية ليس أمراً سهلاً.

تجربة دولة عربية: مصر

نقاط القوة و الضعف في إجراءات منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل تفعيل حق المرأة في نقل جنسيتها الى أسرتها

لم يكن حرمان المرأة المصرية (المتزوجة من أجنبي) من نقل جنسيتها لأولادها مجرد انتهاك لحقها في المساواة مع الرجل المصري فقط، بل كان أبنائها المحرومون من جنسيتها ممنوعين من حقوق المواطنة كالتعليم المجاني والطبابة وحتى الإقامة.

حدث أن قامت الدولة المصرية بانتزاع أولاد لأمهات مصريات متزوجات من أجانب وترحيلهم خارج مصر كغرباء غير مرغوب بهم، كما تؤكد المحامية مديرة جمعية «أمي» ميرفت أبو تيج، التي شكلت إحدى أبرز الجمعيات التي ناضلت من أجل حق المرأة المصرية في نقل جنسيتها لأسرتها، وكانت أحد الشركاء الإقليميين لـ«حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي» التي انطلقت من لبنان.

شكلت الامتيازات التي تمتع بها الأجانب في مصر في الخمسينات وما قبلها هاجس المشرع المصري في حماية الرجال المصريين من الامتيازات التي تتمتع بها زوجاتهم الأجنبيات، حيث كان بوسعهن مغادرة مصر مع أبنائهن الذين يكتسبون جنسياتهن. وجاء قانون الخمسينات ليمنح الجنسية لأولاد الرجل المصري حاصراً رابطة الدم بالذكور من المصريين دون الإناث. ومنح القانون أولاد الرجل المصري الجنسية أينما ولدوا ومهما كانت جنسية الأم. وشكّل القانون الرقم ٢٩ الصادر عام ١٩٧٥ هدف حملة التغيير النسوي في مصر كونه كرس عدم المساواة بين المرأة والرجل المصري ورسخ التمييز في نقل الجنسية بينهما، وبقي «تحت السطح» لغاية الثمانينات. وتشير أبو تيج إلى أنه ولغاية الخمسينات بقيت الغالبية العظمى المتزوجة من أجنبيات في مصر هي من فئة الرجال.

وظلت المرأة المصرية مع تعاقب التشريعات مجرد رديف استثنائي في منح الجنسية لأبنائها سواء كان بحق الدم على إطلاقه إذا لم يكن الأب معلوماً، أيّاً كان محل الميلاد وفق القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥١ وصولاً لقانون ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الذي أعطت فيه المرأة طفلها من زواج مختلط الجنسية المصرية بشروط أكثر صرامة وهي:

١. أن يولد في مصر.

٢. أن يكون الأب مجهولاً أو عديم الجنسية أو لم يثبت نسبته إليه قانوناً.

وكان التوجه القانوني المصري منسجماً مع توجه غالبية القوانين في الدول العربية التي كانت تمنح استثناء الجنسية لأولاد مواطناتها ممن هم مجهولي الأب أو عديمي الجنسية.

ترى أبو تيج أن الدين الإسلامي براء مما قد يشيخه البعض

في بعض الأقطار العربية من أن التمييز في قوانين الجنسية ضد النساء له أساس ديني، بدليل أن السودان منح في العام ١٩٩٨ المرأة السودانية الحق بنقل جنسيتها لأبنائها، وهو دولة إسلامية رسمياً.

رغم أن الدين الإسلامي يعتبر المصدر الرئيسي للتشريع في مصر عبر دساتيرها المتعاقبة وانتهاءً بدستور عام ٢٠١٤ الصادر بعد ٢٥ كانون الثاني و ٣٠ حزيران، لم تواجه حملة تغيير القوانين لصالح المرأة بأي مقولة مرتبطة بالدين لتبرير عدم تغيير قانون الجنسية المصري بما يحقق المساواة وعدم التمييز ضد المرأة المصرية ومن ثم إقرار حق من حقوق المواطنة في هذا الشأن.

وتركزت تبريرات حرمان الأم المصرية نقل جنسيتها لأبنائها في عدة أسباب منها:

الزيادة السكانية، وأن إعطاء الجنسية لابن المصرية من زوج غير مواطن سوف يفاقم المشكلة.

حفاظاً على الأمن القومي المصري.

الظروف الاقتصادية.

أن المرأة ارتضت عند زواجها من أجنبي ألا يحمل أولادها جنسيتها، لعلمها أن القانون لا يمنحها هذا الحق.

بدأت الحركة النسوية المصرية نضالها بإجراء دراسة حول القوانين المميزة ضد المرأة واختير قانون الجنسية، استناداً إلى ما ورد في الدستور المصري والقوانين والمواثيق الدولية بعد إثارة القضية مع اتحاد المحامين العرب. وكانت القضية تجابه بالنظرة السائدة نحو الأجنبي في مصر كما تقول أبو تيج، «هو من يأتي إلينا كمستعمر ولا يتكلم لغتنا أو يدين بديننا».

ومع الانفتاح الاقتصادي وهجرة العمالة المصرية وازدياد عدد المصريات المتزوجات من أجانب وهن غير واعيات إلى المعاناة التي تترتب على ذلك، صار حل مشاكلهن مع أبنائهن ضرورة لا بد منها.

وتمكنت الحركة النسوية خلال نضالها نحو الجنسية من انتزاع قرار من وزير التربية يقضي بتعليم أبناء المصريات المتزوجات من أجانب ولكنه بقي حبراً على ورق ليؤكد ضرورة استكمال النضال للقضاء على التمييز في الجنسية. واستندت النساء والمجتمع المدني على معاناة المتزوجات من أجانب ومعاناة أولادهن في الأساس، بالإضافة إلى الدستور المصري واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز

٧- أهمية تأثير الإعلام في الرأي العام، وضرورة ابتداء الوسائل لإشراكه وكسبه كحليف.

٨- إقامة التحالفات على أوسع نطاق مع تأهيل الفريق الأساسي للحملة والاستفادة من الخبرات والقدرات بتحديد دقيق للمهام بما يعظم الفائدة.

٩- الحرص على العمل في جو هادئ ولكنه مؤثر.

١٠- استخدام القنوات الشرعية وطرق كل الأبواب.

١١- التقييم المرحلي والدوري لتصحيح المسار إذا لزم الأمر.

١٢- عدم إهمال الشركاء، وأن يكونوا على علم دائم بما يقوم به الفريق الأساسي وإشراكهم في كل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ الخاصة بالحملة.

١٣- اعتماد المنهج الحقوقي في إطار المواطنة الكاملة للمرأة المصرية مع التركيز على حالة التمييز وعدم المساواة بين الرجل والمرأة ومدى مخالفته لحق المواطنة وفق الدستور المصري والمواثيق الدولية الملزمة بها الدولة.

١٤- استخدام الفقه القانوني الدولي وتجارب الدول الأوروبية التي تمكنت من إحداث المساواة بين المرأة والرجل في هذا الشأن، وكيف استطاعت المرأة في تلك البلدان من تفعيل حقها كمواطنه ونقل جنسيتها لأبنائها.

١٥- الحرص على العمل الجماعي من خلال اجتذاب مناصرين جدد للحملة من خلال الجمعيات الأهلية المهتمة بالموضوع والشخصيات العامة وأعضاء في مجلس النواب والإعلاميين المناصرين للقضية.

١٦- مساهمة الجميع في وضع تصور للحملة يمكن من بلوغ الهدف

١٧- اعتماد الحوار مع صانعي القرار وأعضاء البرلمان لتعريفهم بحجم المشكلة وما تمثله من انتهاك لحقوق المواطنة للمرأة المصرية.

١٨- الاستفادة من الفرص، ومنها المناسبات العامة المحلية والدولية سواء كانت خاصة بالمرأة أو حقوق الإنسان، وعرض الأمر من خلال النقاش والملصقات.

١٩- اعتماد كافة وسائل الضغط على البرلمانيين ليتبنوا القضية من خلال مجلس الشعب ويضعوها ضمن برنامجهم الانتخابي.

٢٠- الاهتمام بالوعي العام للمواطن.

تؤكد المحامية أبو تيج على دور تعاون وتنسيق العاملين في قضية الحق في الجنسية، وتشير إلى تتابع التعديلات في القانون المصري منذ العام ٢٠٠٤ مروراً بالعام ٢٠١١ بعد ثورة ٢٥ يناير، ثم التعديل الكامل الذي أدرج ضمن الدستور بعد ثورة يونيو ٢٠١٣. حصلت المرأة المصرية إثر تلك التعديلات على الحق في نقل جنسيتها إلى أبنائها وزوجها وشمل ذلك الفلسطينيين أيضاً.

ضد النساء (سيداو) والمواثيق الدولية خصوصاً بعد مؤتمر بيجين. كما لعبت النساء على وتر المساواة وعدم التمييز في جوهر الدين الإسلامي.

التعاون بين الجمعيات في مصر وتوحيد الأهداف والجهود

ساعد ظهور العديد من المنظمات الحقوقية في مصر منتصف التسعينات على تجميع الجهود وبداية بروز العمل المطلبي في إطار حقوق المواطنة الكاملة للمرأة. وكانت حملة قانون الجنسية ضمن حملات التغيير، حيث أثيرت، مع مراعاة الواقع والجهد المبذول سابقاً، كي تقتصر على حق المرأة في نقل جنسيتها لأبنائها فقط كمرحلة أولى.

وبعد إعداد دراسة ميدانية توثق معاناة المعنيين بقضية التمييز بالجنسية وأخرى قانونية معقدة، تشكل ائتلاف مصري للناشطين كأفراد ومنظمات وجمعيات في العام ١٩٩٧ أطلق عليه «ائتلاف سيداو»، وشكلت الجنسية أحد محاور نضاله الرئيسية وجاء ضمن حملة إقليمية تحمل شعار «حق نقل الجنسية لأبناء المرأة العربية» ثم تحول إلى «جنسيتي حق لي ولأسرتي».

الدروس المستفادة في الوصول إلى الحق بالجنسية والسهر على تطبيقه بشكل صحيح

تؤكد المحامية ميرفت أبو تيج أن تعاون المنظمات والأفراد العاملين في قضية الحق بالجنسية كان الأساس في الوصول إلى التغيير المنشود. تأسس هذا التعاون بالاتفاق على الأهداف واستراتيجية العمل وتوحيد النضال. وتتلخص أهم الخطوات التي اتبعت بـ:

١- البدء من حيث انتهى الآخرون، بتحليل وتقييم الجهود المبذولة سابقاً وبيان أسباب

النجاح والإخفاق من خلال إشراك أصحابها وأخذ رأيهم حول ما يجب عمله للبناء على ما

بذل من جهد والاستعانة بهم أثناء الحملة كأحد الداعمين الرئيسيين.

٢- أهمية تكامل الجهود وتوحيدها قدر الإمكان، والحرص على التعاون وتثبيته.

٣- إشراك الفئات المستهدفة في الحملة باكتسابهم كحلفاء داعمين أو تجنيد المناوئين للقضية.

٤- إشراك الفئات المستفيدة بشكل مباشر كجزء أساسي في الحملة.

٥- المتابعة الدؤوبة لكل ما يثار حول القضية ووضع ردود تتسق مع المنهج الحقوقي إذا كانت مناهضة، أو استخدامها كمادة ضمن الحملة في حالة اتفاقها مع الهدف.

٦- عدم تصديق الوعود أو الرضوخ للحلول الجزئية وكشف النقاب عنها وبيان ذلك حتى يتضح الأمر للرأي العام.

ملحق

ملخص عن الجمعيات المشاركة:

حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي

انبثقت حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» من رحم «مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي» في العام ٢٠٠٠. وهي تعتبر الجمعية الأولى في النضال في موضوع جنسية المرأة. تعمل على إلغاء التمييز القانوني ضد النساء في قانون الجنسية وعلى النضال في سبيل انتزاع حق المرأة اللبنانية في نقل جنسيتها لأسرتها. لا تقبل بتجزئة القضية وإنما بسلة متكاملة تقضي بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة في الجنسية، من دون استثناءات وفقاً لجنسية الزوج. تعمل الحملة بالتشبيك مع جمعيات محلية وإقليمية وأطلقت الحملة نفسها في ست دول عربية.

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة

تأسست الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في العام ١٩٩٨ لدى رئاسة مجلس الوزراء، بعد مؤتمر بيجين وبعد التحضير لمؤتمر بيجين وتشكيل لجنة متابعة مؤتمر بيجين، وهي استشارية لدى كل الإدارات الرسمية والحكومة بخصوص قضايا المرأة، وهي حلقة الربط بين المنظمات المدنية والحكومة اللبنانية ولديها وظائف استشارية في قضايا المرأة وتنفيذ مشاريع للمرأة ولوضع استراتيجية للعمل على قضاياها. تهتم بالعمل من أجل رفع موقع المرأة في المجتمع وتعزيز موقعها، وتعد تقرير لبنان إلى لجنة سيداو عن التقدم الحاصل في قضايا النساء.

التجمع النسائي الديمقراطي

هو منظمة نسوية علمانية تأسست في العام ١٩٧٦، لديه ستة فروع في كل لبنان ويعمل كمنظمة نسوية على حقوق النساء كإلغاء التمييز ضدهن حسب مرتكزات سيداو، ويشارك في حملات مجابهة العنف ضد النساء، وعلى الجنسية والمشاركة السياسية للنساء وعلى محو الأمية القانونية، ويعمل حالياً على مشروع قانون ضد تزويج القاصرات.

يشبك التجمع مع منظمات إقليمية ودولية ومحلية. لديه نحو ٥٠ موظفاً وموظفة بدوام جزئي وكلي بالإضافة إلى نحو ٣٠٠ متطوعاً ومتطوعة.

جنسيتي كرامتي

انبثقت من رحم جمعية «مصير» في العام ٢٠١١، تعنى بمكثومي القيد وعديمي الجنسية وحاملي بطاقة قيد الدرس وأبناء اللبنانيات المتزوجات بأجنبي. ليس لدى الجمعية مشاريع أو برامج مطلوبة كونها لم تتمكن من تأمين تمويل لها. تحصر أنشطتها في مساعدة ودعم المعنيين قانونياً وفي مشاكلهم الحياتية اليومية. وتتألف في معظمها من أشخاص معنيين بالقضية.

FE-MALE

تعرف «فيميل» التي تأسست في العام ٢٠١٢ عن نفسها ك «منظمة شبابية نسوية وحديثة». تنتمي معظم المنتسبات إليها والمتطوعات إلى من يحملن خلفية نسوية نضالية ولديهن خلفية بالإعلام. تركز عملها على ثلاث قضايا أساسية هي:
١- دعم قضايا النساء من خلال الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وسبق وأطلقت برنامج إذاعي «شريكة ولكن» تم تحويله لاحقاً إلى موقع إلكتروني.
٢- بناء جيل نسوي شاب يمنح دماً جديداً للنضال النسوي ويتابع مسيرته.
٣- العمل على تغيير الصورة النمطية للنساء في الإعلام

لائحة لدراسات قادتها المنظمات:

النساء العربيات وإنكار المواطنة

بحث حول قانون الجنسية في لبنان

النساء العربيات وإنكار المواطنة

بحث حول النوع الاجتماعي والجنسية في لبنان

<http://crtada.org.lb>

تعزير القراءة

كتابة نوال طرابلسي

مقدمة

أين نحن من القراءة العامة في لبنان؟

لا ينظر الى القراءة وأدب الأطفال كأولوية الى حد الآن، سواء من قبل المؤسسات العامة أو المجتمع. ومع ذلك، عشية القرن الحادي والعشرين ونتيجة حملة مدنية أفضت الى انتخاب مجالس بلدية جديدة بعد ٣٠ عاماً من الاستنقاع، عرف المجتمع انتفاضة للمشاركة في إعادة إعمار البلد في مجالى التربية والثقافة إنطلاقاً من «القراءة للجميع»، أي «القراءة العامة». وهكذا ظهرت مختلف الجمعيات الهادفة الى «القراءة العامة»، أي القراءة «خارج المدرسة».

أخذت هذه الجمعيات -المنتشرة هنا وهناك في أرجاء البلد- المبادرة للتعاون مع المجالس البلدية المنتخبة حديثاً عام ١٩٩٨، رغبة منها في توعية أعضاء البلديات بدورهم في تنمية المكتبات العامة، وفي التعبير عن حاجتها الى مساعدة المجالس البلدية لتأمين قاعة للمطالعة أو موظفة لتنشيط القراءة.

وفي الوقت ذاته، نما قطاع خاص لإنتاج كتب أدب الأطفال وظهرت منشورات شبابية قيّمة حديثة ومتنوعة، كما برز مؤلفون موهوبون ورسامون ومصممون في ذات المجال وبمختلف جامعات لبنان.

أدركت الجمعيات -الشحيحة الموارد و المفقرة الى التمويل والمعتمدة غالباً على ممول محلي- مدى عزلتها وضعفها بقدر ما أدركت ضرورة أن تتكفل وتوحد جهودها وتتعاون وتشرك المؤسسات العامة في أعمالها.

عقدت ندوة أولى لهذا الغرض في (كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩) برعاية المركز الثقافي الفرنسي ودعيت إليها وزارة الثقافة. هدفت تلك خطوة لإشراك الوزارة في هذا المجهود ولتجميع الجمعيات المهتمة بالقراءة. جدير بالذكر أن المركز الثقافي الفرنسي - أكثر منه المؤسسات اللبنانية العامة- كان يضم أشخاصاً فاعلين ومهتمين بتنمية القراءة العامة في لبنان، وعين لضرورة دعم القراءة وكافة مستتبعاتها، من الكتاب الى القارئ مروراً بالمؤلفين والرسامين والناشرين والمكتبات العامة والتجارية والمعلمين كما الجمعيات ذاتها.

حصل التدخل الفعال لوزارة الثقافة في قمة «الفرانكوفونية» في العام ٢٠٠٠، وذلك مع تلقيها دعماً مالياً لتطوير المكتبات العامة على المستوى الوطني. وبفضل سياسة وزير الثقافة حينها الذي اعترف بمجهودات الجمعيات، فعمل على تجميعها في شبكة واحدة برعاية الوزارة وقدم لها الكتب والتدريب، وأشرك بعض البلديات في هذا الجهد ولدت «خلية المطالعة العامة» في وزارة الثقافة، وضمت فاعلين من الجمعيات والقطاع الخاص ومن المكتبات والناشرين والمؤلفين والرسامين، وأعقب ذلك تمويل ثان على المستوى الوطني، قدّمته الحكومة

الفرنسية. أخيراً، بادرت مؤسسة «آنا ليند» الى وضع برنامج إقليمي مؤلته مؤسسة «سيدا» السويدية، أعطى دعماً جديداً للمشروع بسبب تركيزه على القراءة باللغة العربية.

استمرت تلك الحقبة الغنية قرابة العشر سنوات، الى العام ٢٠٠٩، الذي سميت فيه بيروت «عاصمة ثقافية للعام العربي»، كانت الشبكة حينها تضم جميع الفاعلين في حقل الكتب، مثل وزارة الثقافة والجمعيات وأساتذة أقسام التربية في الجامعات إضافة لممثلي نقابة ناشري أدب الأطفال والمؤلفين والرسامين والناشرين. وبعد ذلك، شهدت القراءة العامة تراجعاً ملحوظاً وبقيت منذ ذلك الحين في حالة من الاستنقاع. وعلى فرض أن وزيراً أدرك أهمية القراءة في التنمية، فسوف يفتقر الى الميزانية اللازمة لذلك، فلدى الوزير فائض من الموظفين وتنفق ميزانية وزارته في معظمها على دفع الرواتب بدلاً من صياغة سياسات تتعلق بالكتاب والقراءة. في تلك الآونة، كانت الحكومة قيد التشكيل وكانت القوى السياسية -التي تميز بين وزارات رئيسية وأخرى ثانوية- تتنازع الوزارات الرئيسية، ولم يرد حتى اسم وزارة الثقافة في ذلك التصنيف، ولا بد أنه وضع في ذيل القائمة.

طوال تلك السنوات - التي شهدت قدراً من تطور القراءة - لم يصدر عن وزارة التربية أي قانون أو مرسوم يماسس القراءة في المدرسة. صحيح أن البرنامج التعليمي يخصص ساعة أسبوعية للمطالعة في المدرسة، إلا أن هذه الساعة تستخدم في معظم الحالات للتعويض عن مهمات أخرى، يضاف الى ذلك، وجود قاعدة رجعية بالكامل عطّلت أي جهد يتعلق بالمطالعة في المدرسة، وجعلت من استعارة الكتب الى المنازل أمراً مستحيلًا، فقد فرضت تلك القاعدة على المعلمة دفع تعويض مالي عن أي كتاب مفقود أو ممزق ما أدى الى إحجام المعلمات عن الخوض في مخاطرة إعاره الكتب للتلاميذ. وبسبب تلك القاعدة، باتت الكتب المقدمة من «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» في إطار مشروع «مكتبتي العربية» مركونة فوق خزانة في صندوق محكم الإقفال، ما يحول دون وصول الكتب الى أيدي الأطفال.

طوال تلك السنوات، لم يصدر عن وزارة التربية أي قانون أو مرسوم يماسس القراءة في المدرسة

وإذ يوالف الطفلُ الكتبَ منذ نعومة أظفاره، يضاف بعدد جديد إلى نموّه، فالطفل يتطور وهو يقرأ ويتطور معه المجتمع حيث يعيش. وهذا ما يقوله بيان منظمة وهذا ما يقوله بيان منظمة اليونسكو والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، الصادر عام ١٩٩٤:

إن الحرية، الازدهار، والتنمية للمجتمع والأفراد، هي قيم إنسانية أساسية، ولن يمكن بلوغ تلك القيم إلا من خلال تمكين مواطنين واسع النطاق على ممارسة حقوقهم الديمقراطية ولعب دور فعال في مجتمعاتهم. المشاركة البناءة والتطور الديمقراطي يعتمدان على التعليم المجدي كما على القدرة على الوصول الحر وغير المحدود إلى المعرفة والفكر والثقافة والمعلومات.

المكتبة العامة هي البوابة المحلية للمعرفة، توفر شرطاً أساسياً للتعليم المتواصل مدى الحياة، وللقرار المستقل، وللتطور الثقافي للفرد والفئات الاجتماعية.

يعلن هذا البيان إيمان منظمة اليونسكو بالمكتبة العامة كقوة حيّة للتعليم والثقافة والإعلام، وكوسيط أساسي لتدعيم السلام والسموّ الروحاني في عقول الرجال والنساء على حد سواء. لذا فإنّ اليونسكو تشجع الحكومات الوطنية والمحلية على دعم المكتبات العامة، وعلى المشاركة الحيوية في تطويرها.

تعلمنا الكتب التمييز بين الخطأ والصواب وبين الخير والسيء، والكتب تعلم التسامح وتقدّم البدائل عن العنف وعن الحروب لحل المشكلات، بل إنها توفر لنا «النماذج» والمثل العليا التي تسهم في حل تلك المشكلات.

ما نفع المطالعة؟

لماذا يتعيّن على الأطفال أن يطالعوا؟ لقد تبخّرت كل الأبحاث والممارسات خلال المئة سنة الأخيرة في معنى المطالعة وفائدتها في تنمية ملكة التفكير واكتساب الإقتدار لاستكشاف وفهم العالم حولنا، وقد فعل هذا الإدراك فعله في إصلاح الأنظمة التعليمية، كما ترك آثاره على المناهج التربوية وامتدّ أثره في الوقت ذاته إلى مهنة المكتبيين والناشرين والمؤلفين المعنيين بأدب الأطفال.

إنّ الأطفال يتعلمون ويطورون مداركهم العقلية عندما يقرأون، سواء كانوا يقرأون كتباً أدبية أو علمية، فبذلك تثري مفرداتهم، وتنمو وسائل التعبير لديهم، فتتعرّز بالتالي ملكة التفكير والإدراك. ومن خلال القراءة يكتشف الأطفال أفكاراً ومفاهيم جديدة، ما يوسّع آفاق وعيهم ومعرفتهم للعالم الذي يعيشون فيه.

إنّ القراءة تسهل التعاون والعيش المشترك وتيسّر الوصول إلى المعلومات ووسائل الاتصال، وبما أن مجتمعاتنا تتحول على نحو مطّرد إلى مجتمعات رقمية بسبب وسائل التواصل الاجتماعية، بات ضرورياً على الجميع أن يجيد القراءة والكتابة.

ومن خلال القراءة، يتوصل الأطفال كما البالغون إلى إدراك أفضل لأنفسهم وللآخرين، ذلك أن القراءة تنمّي مداركنا عن العالم مثلما تنمّي التسامح تجاه الآخرين، وتمكننا الكتب من التعرف إلى بلدان وحضارات أخرى وطرائق عيش مختلفة، وتستثير القراءة لدى الطفل ثقته بنفسه وبهويته الشخصية، فيدرك أن الآخرين يفكرون مثل تفكيره، ويشعرون بمثل مشاعره، وأنهم مماثلون له ومختلفون عنه في الوقت ذاته، فيفضل الكتب ندرك أننا جميعاً مختلفون وأننا جميعاً متساوون، ومن خلال القراءة، يعي الأطفال أن تراثهم الثقافي ومراجعهم الإنسانية إنما هي تراث ومراجع مشتركة.

تعلمنا الكتب التمييز بين الخطأ والصواب وبين الخير والسيء، والكتب تعلم التسامح وتقدّم البدائل عن العنف وعن الحروب لحل المشكلات، بل إنها توفر لنا «النماذج» والمثل العليا التي تسهم في حل تلك المشكلات.

المبادرات وأشكال التعاون

نقاط القوة و الضعف في إجراءات منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل تعزيز القراءة وأدب الاطفال في لبنان

أنها منفتحة على المزيد من التعاون والمشاركة مع منظمات مجتمع مدني أخرى؟

أخيراً فلمكتبة بعقلين وضع خاص، حيث إنها مرتبطة بوزارة الثقافة مع أن الوزارة ليست هي الطرف الذي أسسها، فكيف تندرج تلك المكتبة في البيئة الإجتماعية؟ وأي علاقات تعاون تربطها بالجمعيات الأخرى؟ في حال وجود مثل تلك الجمعيات.

لن ينهض مستقبل البلد إلا على أكتاف أطفالنا، وكل برنامج يتعلق بالتنمية السياسية والإجتماعية لا يمكن أن يقوم دون تنمية التعليم والثقافة مروراً بضرورة المطالعة. لكننا اليوم، في العام ٢٠١٦، لم نشاهد أو نسمع شيئاً في هذا الصدد من الرئيس المنتخب حديثاً. إن الجمعيات التي أخذت المبادرات بشأن المطالعة -منذ بداية العقد الأول من هذا القرن- لا تزال تعتمد على نفسها الى أبعد حد.

لماذا التشبيك؟

إن ست جمعيات تشكل «القراءة العامة» مجالها الحصري الوحيد مدعوة الى ندوة التأمل هذه لنقاش جدوى عمل التشبيك لفاعلي المجتمع المدني. هي ست جمعيات تعنى بالكتب والقراءة مدعوة للتفكير معاً حول ضرورات العمل التعاوني بين جمعيات المجتمع المدني وفوائده، كما حول صعوباته ونقاط ضعفه، فمن الأهمية بمكان أن نستخلص من المداخلات المعتمدة على أمثلة حيّة عينية الفرص المتاحة لبناء شبكة مستدامة.

من الأهمية بمكان أن نستخلص من المداخلات المعتمدة على أمثلة حيّة عينية الفرص المتاحة لبناء شبكة مستدامة

صاغت تلك الجمعيات برامج عمل تدور مدار القراءة. نعلم جميعاً الى أي مدى العمل من أجل القراءة هو عمل شاق يسهل حرقه عن هدفه، ويمكننا أن نطرح على أنفسنا السؤال حول جدوى، بل ضرورة، مثل هذا التعاون مع فاعلين آخرين من المجتمع المدني حول تنمية القراءة. وبما أن القراءة ذاتها تتضمن فاعلين متعددين فهل يمكن للمكتبات أن تشكل محوراً تعبئ حوله سائر فعاليات الحي أو القرية؟

ثراء التشبيك وفوائده - الخطوات الأولى نحو إرساء شبكة للقراءة العامة

١- تولد الوعي جراء المبادرات التشاركية بأن دور المكتبة يجب أن يكون في قلب الحي أو القرية، ما دفع الجمعيات الى إرساء أول تعاون مع البلديات المحلية. وفي أفضل الحالات، كانت البلدية تستجيب للمبادرة وتخرط في إنشاء المكتبة وتوفر لها القاعات وتتولى دفع رواتب المكتبيين. نادرة كانت الحالات التي انخرطت فيها البلدية في شراكة حقيقية للقيام بنشاطات ثقافية، ومع ذلك فإن ثنائي المكتبة العامة/المجلس البلدي يفتح المجال واسعاً أمام التعاون مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات أخرى في المجتمع.

إن الجمعيات المشاركة قادمة من أنحاء مختلفة من لبنان، تعمل أربع منها في تعاون وثيق مع البلديات المحلية، ولكن كيف تحددت شروط ذلك التعاون؟ وهل الشركاء في هذا التعاون يحتلون فيها مواقع متساوية؟ وهل يمكن ترجمة هذا التعاون على صعيدي النشاطات والتمويل؟ هل يوجد تعاون مع مؤسسات أخرى؟ وفي أي ميادين؟ وهل يعزز التعاون مع البلدية من التعاون مع الفاعلين الآخرين في المجتمع المدني أم يضعفه؟ وإن لم يكن يضعفه، فما هي أسباب ضعف التعاون؟

في هذه الحلقة الأولى من الشبكة، أدركت البلدية «صورتها العامة» من خلال توفير مكتبة لبيئتها ما منحها مقداراً من «الاستقلالية» في دورها وخدماتها، ما أدى أحياناً لإعادة إنتخابها. وهذه هي الحال في أكثرية المكتبات العامة في لبنان، وتجدر الإشارة أن خمسة من المتدخلين الستة الحاضرين، مرتبطون بالبلديات.

إحدى المكتبات المشاركة مرتبطة بمؤسسة خاصة هي مكتبة تابعة لـ«مؤسسة صفدي»، هل تحقق هذه المكتبة الإكتفاء الذاتي في عملها أم أنها تتعاون مع مؤسسات أخرى في المجتمع المدني؟ وكيف يترجم هذا التعاون؟ وعلام يقوم إذا كان ثمة تعاون؟

٢- بناء على ما ورد أعلاه، تجدر الملاحظة أن الشبكة الأولى تكونت بين جمعيات تعنى بالمكتبات العامة، وذلك منذ

جمعية مشاركة أخرى قد أنشأت مكتبة في بيت مري، هل تتعاون هذه الجمعية مع منظمات أخرى؟ هل هي منعزلة أم

٥- ثمة شبكة أخرى في بعقلين ولدت من التعاون بين مكتبة ومنظمة غير حكومية تعنى بالموسيقى، وبعد تطوير هذه النشاطات المنتظمة توصلت المكتبة الى تبني التعاون بعيد المدى مع هذه المؤسسة، بعد أن أدركت ما للموسيقى من أثر لتهدئة النفوس وإضافة عنصر جديد الى ارتياد المكتبات والتعاطي مع الكتب.

٦- أثيرت في الندوة التشبيك الثري والمتنوع الذي أقامته جمعية «جينيريس» مع المكتبات العامة والمساحة الثقافية في بيت مري وفاعلين مختلفين من المجتمع المدني في نشاطات موجهة للناشئة.

عند المراهقة، تلعب المطالعة دوراً رئيسياً في مرافقة الشباب خلال بناء شخصياتهم وفي مساعدتهم على تسمية مخاوفهم أو قلقهم وإعطاء معانٍ لتجاربيهم. تهدف هذه الشبكة الى تنمية الكفاءات عند الشباب ومكافحة المخدرات والعنف، بخلق مساحة للحوارات والمبادلات في فهم الحياة، وذلك بتنوع النشاطات حول الكتب والعودة الى المطالعة التي تعتبر تبادلاً ولغة وعلاقة بالآثر ومعرفة للعالم.

منذ نشأتها، شعرت المكتبات العامة بالحاجة الى العمل ضمن شبكات مع الجمعيات المشابهة والهيئات المعنية بالقراءة، ولكن أيضاً مع جمعيات معنية بالنشاطات الثقافية أو الاجتماعية، ذلك أن القراءة هي المادة التي تسمح بتعلم سائر المواد، وهي المعرفة التي تسمح بالارتقاء الى كافة المعارف.

ثغرات النشاط ضمن الشبكات - نقاط الضعف والإخفاق

١- ساد الاعتقاد طويلاً لدى الجمعيات بأن التعاون مع البلديات سوف يضمن الإستدامة للمكتبات العامة، لكن ذلك الحال لم يكن دوماً، ذلك أنه يمكن للشريك-رئيس البلدية في هذه الحالة- أن يرتد على التزامات سلفه، فيعلق التعاون ويقفل المكتبة (كما هو حال مكتبة البترون). هذا مثال حاسم على مخاطر التشبيك بين شركاء غير متكافئين. إن اللامساواة بين الجمعية والبلدية تضعف من التشبيك.

٢- مثال آخر على الإخفاق هو ما أصاب مشروع «الرسالة الزرقاء» في صيدا والمسمى «من قرية الى قرية ١،٢،٣»، هنا أيضاً هدفت اللامساواة بين الشركاء بالإنفراط، فعندما يرفض الممول التعاون مع بلدية لها لون طائفي معين، يسحب تمويله فتتفطر الشبكة، ويحدث الأمر ذاته عندما ترفض بلدية-ذات لون سياسي طائفي معين- التعاون مع شركاء من ألوان سياسية وانتماءات طائفية مغايرة. كانت جمعية «الرسالة الزرقاء» تحلم بتعاون مستدام، غني ومتنوع وقائم على مبادئ التبادل والتواصل وعلى رؤية مشتركة للعمل الاجتماعي، لكن ذلك لم يتحقق، فغياب الرؤية المشتركة الى ما للتنوع والتبادل من ثراء أدى الى إخفاق الشراكة.

عندما يكون سبب إخفاق الشبكة متأتياً من الجمعية ذاتها، كيف يمكن مواجهة ذلك؟

تأسيس تلك المكتبات، فقد أدركت الجمعيات الحاجات والمصالح المشتركة للمكتبات، كالحاجة الى التدريب في المطالعة العامة والحاجة الى الكتب والى منشآت مواطنين (رواة حكايات، مسرح للأطفال، الخ) والحاجة الى معارض متنقلة والى تمويل الخ. إن هذه الشبكة-القائمة بين مختلف المكتبات اللبنانية العامة- أنشأت روابط وعاشت تجارب مشتركة سمحت لها بتطوير مفاهيمها ومبادئها وقوانينها المتعلقة بالقراءة العامة، وتعود قوة هذه الشبكة الى أن أهداف المشاركين فيها وطبيعة مصالحهم كانت متطابقة، إضافة الى أن الشبكة نجحت في تجاوز الفوارق الطائفية، حيث كانت تضم مكتبات موزعة على كافة المناطق اللبنانية، فالمتدخلين الستة الحاضرين قادمون من مكتبة في صيدا بالجنوب، وفي النبي شيت بالبقاع، وفي نهر إبراهيم بساحل كسروان، وفي بيت مري بالمتن، وفي بعقلين بالشوف وطرابلس بالشمال.

٣- لما كان الأطفال وأهاليهم هم الجمهور الأول للمكتبات العامة فقد أنشأت الأخيرة شبكة واسعة بالتعاون مع المدارس المجاورة، توفر نشاطات للأطفال ودورات تدريب للبالغين. دفعت الضرورة بالأساتذة كما التلامذة والأهل الى إكتشاف أن فعل المطالعة-مهما بدا مسلياً- ضروري للتعليم والنجاح في الدراسة، وقد استقبلت المكتبات الست الحاضرة هنا التلامذة مع أهلهم ومع الأساتذة، وكانت أبوابها مفتوحة أمام الجميع دون تمييز في العمر والجنس والعرق والدين، وتجدر الملاحظة أنه يرتاد تلك المكتبات الكثير من التلامذة والبالغين من التابعة السورية. وتقدم مكتبة نهر إبراهيم نشاطات منفصلة خاصة بالأطفال السوريين الذين يعبرون فيها عن الفرح والفخر والعرفان بالجميل، على حد قول المسؤولة عن المكتبة، أما مكتبة بيت مري فتعمل بالتعاون مع مدرسة تستقبل ٩٠ تلميذاً لبنانياً قبل الظهر و ٣٠ طالباً سورياً بعد الظهر، وتحدث مكتبة بعقلين عن كثافة مشاركة الأطفال السوريين وعن أن الشراكة مع المدارس باستقبال طفل سوري واحد يفتح المجال في اليوم التالي لاستقبال عشرة بل عشرين طفلاً، وتفتح مكتبة صيدا أبوابها حتى العاشرة ليلاً لاستقبال الأطفال واليا فعين السوريين الذين لا إمكانية لهم للدراسة في بيوتهم، وتوفر المكتبة مدرسين خصوصيين لهم.

إن الشراكة مع المدارس هي قاعدة العمل بالنسبة للمكتبات العامة.

٤- أنشأت جمعية «الرسالة الزرقاء» بالتعاون مع بلدية صيدا، مكتبة تستقبل ١٨ ألف زائر في السنة (نقصد زواراً وليس زيارات)، حيث تؤمن «الرسالة الزرقاء» بالثراء الذي يحمله التنوع والتبادل، وهي مثال حي على أهمية التشبيك من أجل تحقيق أهداف المكتبات، أي القراءة كهدف بحد ذاته، والقراءة كواسطة لتنمية النشاطات الثقافية المتنوعة، فمثلاً، وضعت «الرسالة الزرقاء» مشروعاً يتضمن التشبيك بين بلدات من مذاهب مختلفة، وبلديات من إنتماءات سياسية متباينة وبين مكتبات تلك الأمكنة، وبمشاركة جمهور من جنسيات عدة. الى هذا يجب أن يضاف شركاء آخرون، إما ممولون أو منظمات محلية غير حكومية. إن مشروع الفعاليات المسمى «من قرية الى قرية، ١،٢،٣» كان في البدء غنياً في تنوعه، مقداماً في تحديه الفوارق بين الشركاء وهدافاً الى تحاشي اللجوء الى العنف في النزاعات، وعاملاً من أجل ثقافة السلام.

منذ نشأتها، شعرت المكتبات العامة بالحاجة الى العمل ضمن شبكات مع الجمعيات المشابهة والهيئات المعنية بالقراءة، ولكن أيضاً مع جمعيات معنية بالنشاطات الثقافية أو الاجتماعية

تطرق البحث طويلاً لموضوع الإنصياح لرفض إشتراك تلامذة لبنانيين مع طلاب سوريين في نشاطات مشتركة في إحدى المكتبات العامة. إنّ المكتبة إذ تترضي ذلك، تكون قد إنصاعت للأمر الواقع وإستسلمت وخضعت لمنطق «الرفض العنصري» للتلامذة اللبنانيين وأهلهم، لذا ينبغي اقتراحنا على هذه المكتبة تنظيم نشاطات مشتركة مثل مسرحيات تعرض الصفات الإيجابية للأطفال يعانون من النبذ أو التمييز، كأن يجري إنتقاء طفل جميل الصوت ويطلب منه أن يغني. للمكتبة العامة دور أساسي تجاه الأطفال وعليها أن تسهر على نموهم النفسي والأخلاقي والاجتماعي، وينبغي عليها الإستعانة بمنظمة غير حكومية أخرى، ذلك أن الشبكة والشراكة من شأنهما المساعدة في حل هذه المشكلة، نقصد منظمة غير حكومية تعنى بالمسرح التربوي مثل «جمعية زقاق» التي تساعد على وضع حد لتلك النزاعات، وتشغل أطفالاً لبنانيين وسوريين في شبكة مشتركة على مواضيع الأفكار المسبقة ورفض الآخر والعنصرية، الخ.

٣- إخفاق التشبيك بين حاملي جنسيات مختلفة حيث يرفض الأهل والأبناء المشاركة في فعاليات مشتركة مع أطفال أو بالغين سوريين، هنا يصير التعاون مستحيلًا طالما أنّ الشركاء لا يملكون رؤية ومبادئ مشتركة تتعلق بحقوق الإنسان، كالتسامح واحترام الآخر وتقدير التنوع ورفض الأفكار المسبقة وإدانة التعصب. لقد خضعت المكتبة المعنية لهذا الأمر، فقامت بفرز المجموعات من خلال تنظيم نشاطات متماثلة لكنها منفصلة لكل مجموعة، رغم إدراكها أن هذا النشاط فاشل تربويًا.

٤- مثال آخر لرفض التشبيك. مكتبة تضع في مقدمة أهدافها نجاح «المشروع»، أي سهرة شعرية في المكتبة مثلًا، أو نجاحاً فرادياً، بدلاً من توسيع هدف المشروع وإشراك الجمهور وعقد الشراكات والتبادل مع الأقران والعمل كفريق. وتكمن نقطة الضعف هنا في عدم وعي البعد الإنساني والتشاركي والاجتماعي للتشبيك.

ختاماً، خلال المناقشات كانت النقطة المشتركة بين الجميع غالباً، ما يتعلق بالمركزية والإستحواذ على السلطة والمال من قبل منظمات غير حكومية موجودة في العاصمة حيث مكاتب الجهات المانحة، هنا تستحوذ المنظمة غير الحكومية على السلطة وتغلب مصحتها على مصالح الآخرين ما يسمح بتوسّعها وتقويتها مع الوقت فيؤثر الممول باستمرار بالتعامل مع المؤسسات التي إكتسبت التجارب، لا من الممارسة الميدانية، وإنما من فن صياغة «البروبوزال» وتقارير النشاط. فقد تبين أنّ منظمة غير حكومية مركزها بيروت والفاعلون فيها متواجدون في بيروت تتلقى التمويل للعمل في الجنوب، بينما المنظمة غير الحكومية الموجودة في الجنوب والأقرب الى مشكلاتها لا تتلقى سوى الإهمال.

فرص العمل في أطر الشراكة

لا تعيش المكتبات إلا بالتواصل وبانخراطها في المجتمع مع فاعلين متعددين، سواء كانت موجودة في قلب حيّ من أحياء المدينة، أو قرية أو بلدة ريفية، المكتبات الست المشاركة تعبّر عن حاجتها الملحة الى دعم البلدية الذي لا غنى لها عنه، والبلدية هي المؤسسة المنتخبة الأقرب الى المواطنين والى العمل مع المدارس والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني المختلفة، وفي السياق ذاته، كان جمهور الأطفال هو صاحب الأولوية في نشاط المكتبات، فهذه بحاجة الى التشبيك مع المدارس، والمدارس عادة ما تكون مسرورة لأن تلامذتها ومدّرسيها ينتفعون من الخدمات التي تقدمها المكتبات، والمكتبات هي أخيراً بحاجة للتعاون مع كل المؤسسات أو المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تعنى بالطفولة والثقافة والتنمية، ذلك أن حقل القراءة يمتد ليضم كافة حقول المعرفة.

ومن ميادين إهتمام المكتبات العامة، أن تشارك المانحين رؤاها ومبادئها وأهدافها، فمثلاً، يهدف مشروع «من قرية الى قرية، ١،٢،٣» الذي تديره جمعية «الرسالة الزرقاء» الى إنشاء شبكة تضم المواطنين في قرى وطوائف وجنسيات مختلفة. وقد تحايلت الجمعية على رفض أحد المانحين تمويل إحدى البلديات بالتوجه مباشرة الى جمهور تلك المحلّة، هكذا أظهروا للمانح أنّ الهدف كامن في فعل التنمية الاجتماعية بغض النظر عن الإلتواء الطائفي أو اللون السياسي للبلدية.

نموذج عن العمل التشبيكي التجربة السورية

صحيح أن التشبيك يفرضه الوضع الأمني الخطير ويتم دون تخطيط، على أن التعاون في هذا المجال التربوي قائم منذ ستة أشهر وتدفع الثقة القائمة بين الشركاء على ابتكار الوسائل لتنمية التعاون. هذا يعني أنه يترتب على كل شريك أن يتعاون مع الآخر في البحث عن التمويل وإعداد المشاريع المشتركة.

إنّ التشبيك في سوريا حاجة حيوية ولكنه لا يستطيع أن يشكل بذاته نموذجاً للمكتبات العامة في لبنان. يجب إلقاء الضوء على أهمية روح التعاون والتشبيك في الأوضاع الصعبة، الأوضاع المتأرجحة بين الحياة أو الموت. في سوريا اليوم متطوعون يجازفون بحياتهم كل يوم في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، أي القراءة للأطفال لتأمين المستقبل.

**في سوريا اليوم متطوعون يجازفون
بحياتهم كل يوم في محاولة لإنقاذ
ما يمكن إنقاذه، أي القراءة للأطفال
لتأمين المستقبل**

نشأت القراءة العامة في سوريا مع مشروع مؤسسة «أنا ليند» في العام ٢٠٠٧، وقد أنشأت تسع مكتبات عامة خمساً منها في المناطق وأربعاً في ضواحي دمشق.

لم نعد نعرف ما الذي حلّ بالمكتبات بعد حرب شرسة مستمرة منذ خمس سنوات، ولكن بعض المكتبيين أخذوا مبادرات لاستقبال أطفال نازحين ودعمهم نفسياً وشعورياً بواسطة الكتب والمطالعات.

**يقوم هذا النشاط التشبيكي بين
شركاء يتشاركون في الرؤية والثقة
المتبادلة والأهداف ذاتها. وهذا ما
يضمن حماية أمنية لجميع الشركاء.**

يستحيل الحصول على إذن لتأسيس منظمة غير حكومية في سوريا فأُسست بنية بشكل أسمتها «شركة تضامنية مدنية» تسمح لها بالعمل «حسب القانون» وبتلقي المساعدات المالية. على أن هذه المنظمة غير الحكومية من نمط خاص ولا تستطيع العمل إلا بحماية شريك يتمتع بالنفوذ داخل الدولة، وهو نفوذ ديني غالباً، ويستطيع أن يوفر قاعة للاجتماعات. تعمل هذه المنظمة غير الحكومية مع شبكة من المجتمع الأهلي يعمل أطرافها معاً منذ خمس سنوات في مجال الإغاثة و المجال التربوي. ويقوم هذا النشاط التشبيكي بين شركاء يتشاركون في الرؤية والثقة المتبادلة والأهداف ذاتها. وهذا ما يضمن حماية أمنية لجميع الشركاء.

ملحق

لائحة بالمكتبات العامة والجمعيات

مكتبة بعقلين العامة التابعة لوزارة الثقافة

www.baakleelibrary.com
الهاتف: ٥٣.٤٠٥.

الخدمات:

- تعاون مع المدارس

النشاطات:

- تشبيك مع المنظمات غير الحكومية لنشاطات مشتركة:
محمية أرز الشوف، مؤسسة «بيترز»، تشبيك مع «السبيل»
جمعية المكتبات العامة في لبنان»

المكتبة العامة لبلدية النبي شيت،
مكتبة شريكة مع وزارة الثقافة

www.nabicheeth.org

تشبيك مع خمس مدارس في القرية

تعاون مع المركز الثقافي الفرنسي في بعلبك

تشبيك مع «السبيل» جمعية المكتبات العامة في لبنان»
ومع الجمعيات المحلية «الهيئة النسائية» و«الهيئة الصحية»

المكتبة العامة لبيت مري أو الفضاء الثقافي
لبيت مري

هاتف: ٧.٩٨٨٥٢٥

تأسست عام ١٩٩٩

إدارة «جمعية جينيريس»

شريكة مع وزارة الثقافة

تشبيك مع المركز الثقافي الفرنسي، بيروت

تشبيك مع «السبيل» جمعية المكتبات العامة في لبنان»،

والمدارس الرسمية

والخاصة في بيت مري، وشباب الصليب الأحمر، وكشافة لبنان

المكتبة العامة لبلدية نهر ابراهيم -
مكتبة شريكة مع وزارة الثقافة

العنوان: نهر ابراهيم

هاتف: ٩٤٤٦٦٧٨.

أمانة المكتبة: كاتيا محفوظ صيادي

المكتبة العامة لبلدية نهر ابراهيم مكان يتيح لجميع
المقيمين إمكانية الإطلاع على ما يرغبون من مستندات
(كتب، مجلات، وثائق، الخ) أو استعارتها. الدخول الى
المكتبة مجاني لكل فئات المجتمع من دون تمييز في العمر
أو الجنس أو الجنسية أو الدين أو المعتقد.

الخدمات:

- تحفيز الأطفال وترغيبهم على القراءة منذ نعومة أظفارهم
- توجيه وتنمية الخيال والإبداع عند الأطفال والشباب
- تعزيز الحوار بين الثقافات وتشجيع التنوع الثقافي
- المساعدة على تنمية المهارات في مجال المعلوماتية
ومبادئ الحاسوب

النشاطات:

- دورات مكثفة باللغتين الإيطالية والإسبانية على أيدي
أساتذة متخصصين
- دروس العزف على آلة الغيتار
- دروس خصوصية لمواد الرياضيات والفيزياء والكيمياء
لطلاب الشهادة المتوسطة وتحضيرهم للإمتحانات الرسمية
- دروس خصوصية لمادة الرياضيات لطلاب الشهادة الثانوية
فرع الإجتماع
- الإقتصاد وفرع علوم الحياة
- مدرسة صيفية خلال شهر آب لطلاب الابتدائي
والمتوسطي
- مساعدة تلامذة الابتدائي والمتوسطي والثانوي وصولاً
للطلاب الجامعيين في البحوث العلمية على مختلف
مواضيعها باللغات العربية والفرنسية والانكليزية استقبال
المدارس الرسمية والخاصة
- تنظيم معارض لكتب الأطفال باللغات العربية والفرنسية
والإنكليزية
- ساعة القصة كل يوم سبت
- نشاطات فنية متنوعة تشبيك مع جمعية «السبيل» جمعية
المكتبات العامة في لبنان»

مكتبة الصفدي، طرابلس

العنوان: طرابلس، المعرض

<https://www.facebook.com/safadiculturalfoundation>

النشاطات:

- تطوير قدرات فريق العمل الذي يعمل في إدارة شؤون المكتبة وتعزيز البناء المؤسسي.
- تنظيم ملتقى شبابي طوعي يضم طلاب وطالبات من الجامعات والمدارس ليتحملوا مسؤولياتهم في الحفاظ على دور المكتبة كمكان عام وفي اكتساب عادة القراءة وارتياح المكتبة.
- أنشطة تربوية خاصة بقسم الأطفال على مدار السنة.
- توفير عدد ساعات إضافية خارج الدوام وفتح أبواب المكتبة أيام العطل.
- أنشطة لكافة مراحل التدريس.

نشاطات مع الجمعيات:

- ورش عمل، دورات تدريبية، نادي السينما، مسابقات رسم وشعر وقصص
- ألعاب هادفة للأطفال
- قراءة القصة للأطفال
- إنشاء نادي شبابي حواري
- مسابقات رياضية
- دورات تقوية
- قراءة ومناقشة كتاب أو قصة للبالغين
- نادي السينما
- النادي الرياضي
- الأنشطة التي تنظمها الجمعيات والمدارس في قاعات المكتبة: ورش عمل، محاضرات، دورات توعية، الخ.

- برنامج الثقافة للجميع. وهو برنامج ثقافي مؤلف من حلقات يتم تنفيذها بشكل أسبوعي. هدف البرنامج تشبيك الجامعات مع الجمعية ضمن اختصاصات ومواضيع مختلفة للحوار
- مهرجان العلوم بالتعاون مع جامعة البلمند، وهو مشروع ينفذ سنوياً لعرض العلوم ضمن إطار التجارب العلمية المسلية
- ورش عمل حول الكتابة الإبداعية
- زيارات لطلاب المدارس الرسمية والخاصة
- تقديم المعلومات و التدريبات و المراجع التي تدعم مقاربة التربية المستدامة
- مواصلة تقديم الخدمات الثقافية المتوفرة
- تطوير وبلورة مشاريع جديدة ترد على حاجة فئات محددة من المستفيدين
- فتح مجالات وإمكانيات الإبتكار والتعبير والتواصل
- تنظيم التظاهرات الثقافية التي تبرز وتلقي الضوء على الإرث الثقافي المحلي، الوطني و العالمي
- احتضان الأنشطة و المبادرات الثقافية المتنوعة

المكتبات العامة لبلدية بصيدا

بإدارة «جمعية الرسالة الزرقاء»

- لتحقيق أهداف المكتبة العامة في التشبيك وبناء جسور التواصل، كان لا بد من أن نتواصل مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ أنشطة مشتركة، أو لشراكتها بمشاريعها، وهي:
- مكتب دعم المبادرات المدنية
- جمعية السبيل
- المركز الثقافي الفرنسي
- جمعية الرسالة الزرقاء
- سما للتنمية
- نادي مبدعون
- Wedia
- Follet Destiny
- صيدا القيم
- الصليب الأحمر اللبناني

الأهداف:

- تحسين وتنويع وتطوير جودة الخدمات التي تقدمها المكتبة للوصول إلى بيئة تربوية آمنة مستدامة.
- تعزيز علاقة الشراكة مع المجتمع المحلي ومؤسساته التربوية من خلال متابعة الطلاب وتحفيزهم على المشاركة في مسابقة «تحدي القراءة العربية» التي تنظمها كل سنة مدرسة البحث العلمي في دبي بالإمارات العربية المتحدة.
- تفعيل المشاركة المجتمعية القائمة على الإلتزام والعمل التطوعي والجماعي للإرتقاء بالمدينة.

مكافحة الفساد

كتابة داني حداد

مقدمة

واقع وآثار الفساد في لبنان

تتضمن هذه الورقة البحثية نبذة عن واقع وآثار الفساد في لبنان، وعن جمعيات المجتمع المدني التي تعنى بمكافحة الفساد عبر تحديد نقاط قوتها وضعفها وسبل التعاون فيما بينها والتحديات التي تمنعها من ذلك

فمن خلال التشبيك تنجح الجمعيات أولاً ببناء الثقة المتبادلة، وثانياً في لعب دورٍ أكثر إيجابية في خدمة المجتمع عبر ملء الفجوة الحالية بين الدولة والمواطنين والدفاع عن حقوقهم في الحصول على خدمات عامة أفضل. فتظافر الجهود بين الجمعيات يساعدها في التأثير على صناعة السياسات العامة، علّها تصبح السلطة الخامسة في المجتمع. وتتضمن هذه الورقة أيضاً دراسة عن المجتمع المدني التونسي والجهود التي يقوم بها من أجل مكافحة الفساد.

الفساد في لبنان: نسب مرتفعة جداً وهيكلية قانونية ضعيفة

بات الفساد صفة ملزمة للتعريف بالواقع اللبناني، وانتشر على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية. فوفق مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥ الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، احتل لبنان المرتبة ١٢٣ عالمياً من أصل ١٦٨ دولة، ونال علامة ٢٨/١٠٠ (علماً أنّ علامة ١٠٠ تعني أنّ الدولة خالية من الفساد). ويعتقد ٩٢٪ من اللبنانيين أنّ الفساد قد زاد بشكل ملحوظ خلال الإثني عشر شهراً الماضية، وفق مقياس «باروميتر الفساد العالمي» لعام ٢٠١٦ الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية أيضاً. وفي استطلاع رأي أجرته جمعية «سكر الدكانة»، ونشرته عام ٢٠١٥، احتل المرء المرتبة الأولى بوصفه المؤسسة الأكثر فساداً بعدما اعتُبر حوالي ٩٣٪ من المستجيبين أنّ الفساد منتشر أو شائع فيه، تليه مديرية الشؤون العقارية والمساحة بنسبة ٨٦٪ من الأصوات، فمؤسسة قوى الأمن الداخلي ووزارة المالية بنسبة ٨٥٪ من الأصوات، ومصلة تسجيل السيارات بنسبة ٨٤٪ من الأصوات، أما القضاء فاحتل المرتبة السادسة بنسبة ٧٪ من الأصوات. وقد كشف وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني الدكتور آلان حكيم عام ٢٠١٦، أنّ الفساد يكلف الدولة اللبنانية ١٠ مليارات دولار سنوياً، منها ٥ مليارات خسائر مباشرة.

إذاً مكافحة الفساد تساعد على الحد من خسائر الخزينة العامة والمؤسسات العامة كما ورد أعلاه، مما يزيد من معدلات النمو بسبب استخدام الموارد التي تذهب هدراً لتنفيذ مشاريع حيوية وإنمائية لمصلحة المواطنين، الأمر الذي يعزز النمو المتساوي بين المناطق، ويؤدي إلى الحد من مستويات الفقر ويزيد من المنافسة بين الشركات

من خلال التشبيك تنجح الجمعيات ببناء الثقة المتبادلة وبلعب دورٍ أكثر إيجابية في خدمة المجتمع، عبر ملء الفجوة الحالية بين الدولة والمواطنين والدفاع عن حقوقهم في الحصول على خدمات عامة أفضل

والإبتكار بين المواطنين. فمكافحة الفساد ترفع أيضاً من معدل الاستثمارات الخارجية وفرص العمل على المستوى الداخلي، كون المستثمرين الأجانب يبحثون دائماً عن الدول الأقل فساداً لتنفيذ مشاريعهم.

ويُعتبر ضعف الإطار القانوني والآليات المناسبة للتنفيذ من أسباب الفساد الرئيسية في لبنان. فعلى الرغم من إنضمامه إلى «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» عام ٢٠٠٩، التي تفرض قانوناً تجريم الفساد ومنعه، ما زال لبنان يعاني من غياب استراتيجيّة وطنية شاملة لمكافحة الفساد تضمن تعاون جميع اللاعبين الأساسيين على الساحة الوطنية، ومن عدم إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومن عدم إقرار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وقانون لحماية كاشفي الفساد. وهو يعاني أيضاً من المعوقات التي تمنع تطبيق قانون الإثراء غير المشروع (الذي لم يستخدم ولو لمرة واحدة منذ إقراره عام ١٩٩٩)، وضعف الموارد البشرية والمادية لدى الهيئات الرقابية الثلاث (التفتيش المركزي وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية)، إضافة إلى عدم وضوح إستراتيجية وخطة عمل المجتمع المدني اللبناني المتخصص في مكافحة الفساد.

أبرز الجمعيات التي تكافح الفساد في لبنان، وما هي التحالفات التي أنشأتها

يتم إنشاء الجمعيات في لبنان وفق القانون الصادر عام ١٩٠٩ والذي يُعرف بالقانون العثماني وهو ساري المفعول حتى الآن، حيث يسمح بحرية إنشاءها دون الحاجة إلى ترخيص من قبل الإدارات المختصة. فمبدأ حرية الجمعيات لا

الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي: تأسست عام ٢٠٠٦، من تحالف واسع ضم أكثر من ٦٥ جمعية مدنية أبرزها الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد، المركز اللبناني للدراسات، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، اتحاد المقعدين اللبنانيين، حركة السلام الدائم، المجلس النسائي اللبناني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، نحو المواطنة وغيرها. هدفت الحملة الى تطوير الثقافة الانتخابية، وقد نجحت بعد الضغوط التي مارستها باتجاه اعتماد العديد من الإصلاحات في قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٨/٢٥. أبرزها: تأليف هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية، اعتماد آليات لتنظيم الإنفاق الانتخابي الإعلام والإعلان الانتخابيين، اعتماد آليات إقتراح لغير المقيمين وذوي الاحتياجات الخاصة إضافة الى إجراء الانتخابات النيابية في يوم واحد. كما حققت الحملة عدداً من الإنجازات التي كرّست مبدأ التعاون بين المؤسسات العامة والمجتمع المدني، حيث شاركت في جلسات لجنة الإدارة والعدل لمناقشة قانون الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٨، كما كان لها مكتب إستشاري في وزارة الداخلية في فترة الانتخابات النيابية ٢٠٠٩.

الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات: أنشئت عام ٢٠٠٨ بالتعاون بين كل من الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد ومنظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد، وجمعية الدفاع عن الحقوق والحريات، وجمعية المحامين والقضاة الأميركيين مبادرة سيادة القانون. ضمت الشبكة بالإضافة الى الجمعيات المؤسسة ممثلين عن وزارة العدل، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة المال، وزارة الاقتصاد والتجارة، نقابة المحامين في بيروت، المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع، نقابة الصحافة، نقابة المحررين، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، جمعية «مهارات»، جمعية «نحو المواطنة»، «الجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب» وجمعية «نهار الشباب - حكومة الظل الشبابية»، الشبكة اللبنانية للتنمية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد. سعت الشبكة الى تعزيز الشفافية والمساءلة وحكم القانون والمشاركة المدنية. ونجحت في إعداد إقتراح قانون الحق في الوصول الى المعلومات عام ٢٠٠٩ واقترح قانون حماية كاشفي الفساد عام ٢٠١٠، علماً أنّ المجلس النيابي لم يصوت حتى الآن.

يقتصر على مرحلة إنشائها بل يتناول جميع مراحل حياتها، ولا يمكن حلها إلا بمرسوم من مجلس الوزراء. ويوجد في لبنان حوالي ٨٣٠ جمعية مدنية، وهو عدد مرتفع مقارنة بعدد السكان. غير أنّ المفارقة تكمن في كون عدد الجمعيات التي تعنى بمكافحة الفساد والفاعلة حالياً هو متدني جداً، منها اثنتان فقط تعملان بشكل مباشر على هذا الموضوع هما «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد (LTA)» وجمعية «سكر الدكّانة (SED)». أما الجمعيات التالية لا ينحصر عملها فقط في مجال مكافحة الفساد، إنما يتعدى ذلك الى تعزيز التنمية المستدامة وقيم الديمقراطية وإصلاح النظام الانتخابي وهي: «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE)» و«المركز اللبناني لتعزيز المواطنة (LCAC)»، و«جمعية التنمية للإنسان والبيئة (DPNA)»، و«شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)»، و«الشبكة اللبنانية للتنمية (LDN)» والمفكرة القانونية. ومؤخراً نشأت حملات مدنيّة تضم العديد من الناشطين أبرزها «بدنا نحاسب» و«طلعت ربحتكم» و«بيروت مدنيّتي»، وتسعى الى الضغط على الدولة من أجل مكافحة الفساد، وهي تختلف في طبيعتها عن منظمات المجتمع المدني. ويمكن هنا ذكر تحالفين أساسيين تم إنشاؤهما بين عدد من هذه الجمعيات بهدف مكافحة الفساد والإصلاح السياسي، وهي على التوالي:

من أسباب الفساد الرئيسيّة في لبنان، ضعف الإطار القانوني والآليات المناسبة للتنفيذ

المبادرات وأشكال التعاون

المجتمع المدني في لبنان لمكافحة الفساد: تعاون ضعيف وبوادر إيجابية

للتبليغ عن شكاوى تدخل حصراً ضمن صلاحيات وزارة الداخلية والبلديات. وكذلك الأمر ما حصل مراراً مع جمعية سكر الدكّانة وإتصال المواطنين بالخط الساخن للجمعية بدل الإتصال على الرقم المخصص لحماية المستهلك لدى وزارة الاقتصاد والتجارة للتبليغ عن حالات الرشاوى.

اعتماد الجمعيات على عنصر الشباب. والذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و ٣٠ عاماً مما يخلق ديناميكية جديدة في العمل.

يبحث المواطنون عن هيئات بديلة عن الأحزاب السياسية التي كوّنها عنها صورة سيئة نتيجة الحرب الأهلية

جو الحرية النسبي السائد في لبنان. والذي ساعد على إنشاء جمعيات جديدة منها جمعية «سكر الدكّانة» وبروز حملات مدنية لمكافحة الفساد منها «بدنا نحاسب» و«طلعت ريحتكم» و«بيروت مدينتي»، خاصة بعد أزمة النفايات التي بدأت في تموز عام ٢٠١٥، على إثر إقفال مطمر الناعمة.

ازدياد وعي المواطنين حول مساوئ الفساد. ويعود الفضل إلى جهود المجتمع المدني الذي قام بنشر التوعية حول الفساد على مدى سنوات عديدة حيث باتت مكافحة الفساد أولوية بالنسبة للمواطنين.

نقاط الضعف

عدم تطوير الإستراتيجيات السابقة حول مكافحة الفساد. فعلى سبيل المثال تقوم حالياً الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد بتطوير استراتيجيتها السابقة التي كانت تركز بشكل مباشر على التوعية عن مخاطر الفساد وإعداد الدراسات لكي تتماشى مع التطورات الجديدة من خلال التركيز على مكافحة الفساد في المرافق الحيوية للمواطنين كالصحة والعدل والجمارك والتخلص من النفايات والكهرباء والنفط والغاز، على أن تتضمن الاستراتيجية الجديدة

من أجل تحديد أكثر دقة وواقعية لنقاط القوة التي تتمتع بها الجمعيات التي تختص بمكافحة الفساد ونقاط ضعفها والتحديات التي تمنعها من التعاون وبناء التحالفات وتحديد الفرص المستقبلية، كان لا بد من إجراء مقابلات مباشرة مع ممثلين عن تلك الجمعيات أو عبر المراسلات البريدية الإلكترونية.

فقد وجدنا من الصعوبة بمكان عقد اجتماع موحد لهم في نفس اليوم نظراً لارتباطاتهم الكثيرة وعدم إمكانية إرسال ممثلين عنهم إلى كافة المؤتمرات والندوات، ما يبرز مشكلة انخفاض عدد الموظفين وغياب المتطوعين لدى هذه الجمعيات. وسوف تتضمن المحاور الأربعة التالية جميع الأفكار المتداولة خلال المقابلات:

نقاط القوة

الخبرة الطويلة في مجال العمل المدني والمطربي. فقد أطلقت الجمعيات سابقاً مجموعة من حملات المدافعة ومكافحة الفساد والإصلاح الانتخابي نذكر منها: الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي عام ٢٠٠٦، والشبكة الوطنية للحق في الوصول إلى المعلومات عام ٢٠٠٨.

إفتتاحها على جهات مانحة قادرة على تقديم الدعم المادي. فبناء الثقة المتبادلة بين الطرفين ساعدت على تقديم الدعم المادي للجمعيات لتنفيذ مشاريع ميدانية وإجراء العديد من الأبحاث، وإنشاء مراكز أبرزها المركز اللبناني لحماية ضحايا الفساد للتبليغ عن الرشاوى الذي أطلقته الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد عام ٢٠٠٩، حيث يقوم ضحية الفساد بالاتصال بالمركز بهدف الحصول على إستشارة قانونية مجانية حول كيفية التعامل مع المشكلة.

العمل من خارج إطار النظام السياسي الحالي. فالمجتمع المدني ليس شريكاً في السلطة ولا مصلحة شخصية لأعضائه. إذ تهدف الجمعيات إلى تحقيق مصلحة عامة وليس خاصة كما هي الحال بالنسبة للأحزاب السياسية.

دور البديل عن الدولة في تقديم الخدمات وعن الأحزاب أيضاً. إذ يبحث المواطنون عن هيئات بديلة عن الأحزاب السياسية التي كوّنها عنها صورة سيئة نتيجة الحرب الأهلية وعمّن يقدم لهم الخدمات التي تعجز الدولة عن تقديمها. فالمجتمع المدني هو نموذج مصغر عن المجتمع، يعرف مشاكله والحلول الأفضل له.

الثقة التي بُنيت بين المجتمع المدني والمواطنين. ومن الأمثلة على ذلك ما حصل خلال الانتخابات البلدية عام ٢٠١٦ وإتصال المواطنين بالجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات

غياب الاستراتيجيات التي تنظم عمل التحالفات. فغياب استراتيجية فعالية للحراك المدني ضد أزمة النفايات، تشرذم ولم يبقى موحداً. إذ كان ينقصه التنظيم ووضع الأهداف المحددة. فقد تعددت المطالب غير المتجانسة وفق تطلعات كل مجموعة بسبب غياب التنسيق فيما بينها، بينما كان من الممكن ربط مسار الحراك بـ«لفساد» كعنوان شامل للانطلاق وطرح المطالب الإصلاحية بطريقة تراكمية لاحقاً.

معظم الجمعيات هي صغيرة، ولا تُسيّر أمورها الإدارية والمالية بطريقة محترفة وتعاني من نقص على مستوى الموظفين الدائمين

فرص مستقبلية من أجل التعاون

على الرغم من كثرة المعوقات التي تمنع التعاون بين الجمعيات التي تهدف الى مكافحة الفساد، ونقاط الضعف التي وردت، غير أن التوجه الحالي هو نحو بناء تحالفات جديدة. فقد أظهرت المقابلات التي أجريت رغبة الجمعيات في التعاون مع بعضها البعض وبناء شراكات عبر تطوير استراتيجياتها السابقة واعتماد العمل التشاركي كقاعدة جديدة في تحركاتها المستقبلية. فالبداية تكون من خلال:

بناء تحالف مكوّن من عدة أطراف ضمن استراتيجية واضحة وأهداف محددة أبرزها: منظمات المجتمع المدني، الحملات المدنية، أحزاب سياسية جديدة، القطاع الخاص والإعلام.

التعاون ضمن هذا التحالف عبر تراكم الاختصاصات. أي إيجاد النقاط المشتركة وتحديد اختصاصات جميع أعضاء التحالف بهدف التكامل فيما بينهم، على أن تكون أسس التعاون موجهة نحو الإصلاح وأيضاً تطوير المشاريع الناجحة التي نفذتها الجمعيات سابقاً وإيجاد توازن بين الإصلاح الذي يدخل ضمن إختصاص الجمعيات والضغط من ضمن إختصاص الحملات المدنية.

إنشاء هيئة تنسيقية بين مختلف مكوّنات التحالف. إذ لا بد من إنشاء هذه الهيئة لتنسيق العمل التشاركي بهدف وضع آلية تولّد الثقة بين مختلف الأطراف ولضمان التواصل فيما بينها كونها حالياً مشرذمة وتعمل منفردة على محاربة الفساد وخاصة الجمعيات المدنية. فتعاون جميع الأطراف يصعب على الدولة مهمة أن تتدخل فيما بينها فيخفّ تأثيرها بالضغوطات السياسية.

مفهوم العمل التشاركي، ليس فقط مع منظمات المجتمع المدني بل أيضاً القطاع الخاص والإعلام.

ضعف الموارد المالية. تعتمد الجمعيات بنحو شبه كلي على التمويل غير الذاتي، خاصة التمويل الخارجي. إذ يتهمها البعض بأنها منظمات نخبوية وتسعى الى إرضاء أولويات الجهات التمويلية أكثر من سعيها الى التماهي مع أولويات المواطنين الحقيقية. من هنا لا بد من السعي لإيجاد مصادر تمويل مستدامة لتفادي هذا الأمر.

ضعف الموارد البشرية. معظم الجمعيات هي صغيرة، ولا تُسيّر أمورها الإدارية والمالية بطريقة محترفة. فهي تعاني من نقص على مستوى الموظفين الدائمين. فغالباً ما يتوجه الشباب للعمل في القطاع الخاص. من هنا يقع على عاتق الجمعيات التركيز على تطبيق الحوكمة على المستوى الداخلي وتنظيم شؤونها بحرفية أكثر وخاصة على مستوى العلاقة ما بين مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي. إذ يمكن أن يشكل هذا الأمر عاملاً سلبياً في حال تدخل مجلس الإدارة بجميع تفاصيل وأعمال المكتب التنفيذي، وأيضاً في حال لم يتدخل أبداً ولم يساعد على إيجاد مصادر للتمويل.

عدم القدرة على حشد المتطوعين أو المناصرين دائماً

بالمستوى المطلوب. فالصعوبة لا تكمن في جذب الشباب في البداية للتطوع بل في إبقائهم، والسبب يعود الى طبيعة العمل في مجال مكافحة الفساد. إذ يرغب الشباب في التطوع للعمل بمسائل أكثر إنسانية منها البيئة وحقوق الإنسان.. الخ، فهم يبحثون دائماً عن تحقيق النتائج السريعة لأعمالهم، بينما مكافحة الفساد بحاجة لكثير من الوقت قبل أن تظهر نتائج الجهود التي بذلت. فعلى الرغم من ذلك على المنظمات أن تعتمد استراتيجية أكثر جاذبية لضمان بقاء الشباب ضمن صفوفها.

صعوبة تطبيق التوصيات الإصلاحية. فبهدف الإصلاح لا بد من التعاون مع المؤسسات العامة والوزارات بشكل مباشر، وهنا تكمن الصعوبة بسبب رفض هذه المؤسسات والوزارات الالتزام بتطبيق التوصيات لاحقاً باغلب الأحيان.

التحديات التي تمنع التعاون بين الجمعيات

عدم وجود تجارب تعاون طويلة الأمد في مجال مكافحة الفساد. فعلى الرغم من أنّ تجربة الشبكة الوطنية للحق في الوصول الى المعلومات كانت إيجابية ومشجعة في البداية، لكن مثل غيرها من التجارب قد خفّ وهجها بعد فترة بسبب عدم وجود الدعم المالي لضمان استمراريتها بالإضافة الى ضعف حملة المناصرة التي رافقت هذه التجربة.

عقلية التنافس الموجودة بين الجمعيات والصراع على من سوف يترأس التحالف. فبدل السعي الى بناء التحالفات بروح إيجابية حول قضية مكافحة الفساد، أظهرت أزمة النفايات التي بدأت عام ٢٠١٥ عمق الأزمة التي تعيشها الجمعيات المدنية والحملات المدنية التي أنشأت حديثاً. فهي لم تتعاون مع بعضها البعض لمواجهة هذه الأزمة على الرغم من أنها تهدف الى مكافحة الفساد. فبقي الحراك حراكاً ولم يتحول الى تحالف في ظل محاولات متعددة لاحتكار تمثيله.

المجتمع المدني التونسي

التشبيك والضغط بهدف مكافحة الفساد

الضغط من أجل تكريس الحقوق في الدستور والقوانين والمراسيم

مع بداية العام ٢٠١١، أصبح المجتمع المدني في تونس أكثر إندماجاً في مجال مكافحة الفساد، حيث شهدت تلك المرحلة نشأة العديد من الجمعيات حتى بلغ عددها نحو ١٤٠٠ جمعية، وقد ترجمت هذه الظاهرة والتحركات عبر منح مكانة مميزة لممثلي المجتمع المدني في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والذي ورد في مرسوم تشكيلها أنها تتألف من: «سبعة أعضاء على الأقل من منظمات المجتمع المدني والهيئات المهنية من ذوي الكفاءات والخبرة في المسائل ذات العلاقة بمهام الهيئة، إضافة إلى أعضاء آخرين». وتتلقى منظمات المجتمع المدني أيضاً دعماً مادياً من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عبر تنفيذ مشاريع تهدف إلى مكافحة الفساد وفق بنود الفصل العاشر من مرسوم إنشائها الذي ينص على وجوب «إشراك أفراد المجتمع المدني في مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص من خلال تعزيز قدرات مكونات المجتمع المدني وخاصة منها المنظمات المعنية بمكافحة الفساد». وتطبيقاً لذلك أطلقت الهيئة دعوة لمنظمات المجتمع المدني لتقديم مشاريع للتمويل من طرفها، في تموز من العام ٢٠١٦، وقد وقع الاختيار على عشر جمعيات استجابة لشروط الهيئة.

من ناحية أخرى، لعب المجتمع المدني دوراً مهماً في صياغة الدستور الجديد الذي صدر في ٢٦ كانون الثاني عام ٢٠١٤، فقد أسهم جلسة بجلسة وبدءاً ببنود في ممارسة الضغوط أثناء عملية الصياغة. إذ لجأ المجتمع المدني إلى مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف، أبرزها: «اعتماد المناظرات والمناقشات الحادة على مختلف الشبكات وقنوات التلفزيون الوطنية، والمبادرة بالمشاركة في الشبكات الاجتماعية لزيادة الوعي وحشد التأييد، وتنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية لفرض المطالب الشعبية، والتواصل مع الأحزاب السياسية والمؤسسات العامة والحكومة وصناع القرار الرئيسيين». وقد تضمن الدستور الجديد العديد من الفصول حول مكافحة الفساد والنزاهة والشفافية ومنع تضارب المصالح نذكر منها الفصلين ١٠ و ١٥ وأيضاً الفصل ١٣ الذي نص على إحداث «هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد» والتي سوف تشكل بديلاً عن «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد». وأخيراً اعتمد في الفصل ١٣٩ على آليات تتماشى وجوهر الديمقراطية المحلية عندما طالب الجماعات المحلية أن «تعتمد آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقاً لما يضبته القانون».

تهدف هذه الفقرة إلى اطلاع المجتمع المدني اللبناني على تجربة المجتمع المدني التونسي في مكافحة الفساد بهدف الاستفادة منها، كون الأدوات والاستراتيجيات التي استخدمت منذ العام ٢٠١١ نجحت في تكريس دور المجتمع المدني كأحد أبرز اللاعبين على الساحة التونسية في مجال مكافحة الفساد، وبات شريكاً في صياغة القوانين والدساتير، وفرض على الهيئات الرقابية التعاون معه وعدم تجاهله. لا تهدف هذه الفقرة إلى تقييم واقع الفساد وأسباب ارتفاعه في تونس، ولا وصف واقع الهيئات الرقابية، بل عرض مقارنة شفافاً لتجربة المجتمع المدني.

وتبرز في تونس حالياً العديد من الجمعيات الناشطة التي تهدف إلى مكافحة الفساد أبرزها: الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، جمعية أنا يقظ (Watch Organization)، الجمعية التونسية للشفافية (Transparency First)، الجمعية التونسية لمكافحة الفساد (ATLUC)، اتحاد التونسيين المستقلين من أجل الحرية (UTIL)، جمعية توانسة، وجمعية بوصلة. فبعد الثورة أصبح من السهولة بمكان تسجيل الجمعيات بعد إلغاء شرط الترخيص من قبل وزارة الداخلية الذي كان معمولاً به سابقاً. فمرسوم تنظيم الجمعيات الجديد (عدد ٨ لعام ٢٠١١)، بات يفرض فقط التصريح أمام الكاتب العام للحكومة.

واستخدم المجتمع المدني في تونس أساليب متنوعة لمكافحة الفساد. فهو لم يهدف من خلال بناء التحالفات إلى تنفيذ مشاريع مشتركة لفترة زمنية محددة، بل الضغط من أجل تكريس حقه على مستوى الدستور والقوانين والمراسيم. ولعل الاستراتيجية الأبرز هي إنخراط الموظفين العموميين في إنشاء جمعيات مدنية تهدف إلى نشر ثقافة التوعية ضد الفساد والحق في النفاذ إلى المعلومة. من هذا المنطلق يمكن مقارنة تجربة المجتمع المدني التونسي من خلال ثلاثة محاور أساسية تشكل نموذجاً يمكن تطبيقه في كافة الدول على النحو التالي:

١. المحور الأول: الضغط من أجل تكريس الحقوق في الدستور والقوانين والمراسيم

٢. المحور الثاني: التشبيك مع الموظفين العموميين من خلال جمعيات مدنية

٣. المحور الثالث: إنشاء التحالفات بين الجمعيات

التشبيك مع الموظفين العموميين من خلال جمعيات مدنية

٢. ائتلاف شراكة الحوكمة المفتوحة التونسية (TNOGP): أنشأ عام ٢٠١٤، ويضم منظمة المادة ١٩، والجمعية التونسية للمراقبين العموميين، والجمعية التونسية لخريجي المدارس العليا، وجمعية الثقافة الرقمية الحرة، ومخبر الديمقراطية، وجمعية أنا يقظ، ومنظمة الحوكمة والنزاهة والمواطنة، ومجموعة الحوكمة المفتوحة، ومبادرة تونس المفتوحة، وجمعية إصلاح المؤسسات، وجمعية صوتي، وجمعية توانسة، والشبكة التونسية النشيطة في المساءلة الاجتماعية. ويهدف هذا الائتلاف إلى المشاركة في الاستشارات الوطنية المقترحة من أجل تقديم توصيات للحكومة لتحسين الشفافية والحوكمة الرشيدة، خاصة إثر انضمام تونس إلى شراكة الحوكمة المفتوحة (OGP)، وهو ما يعتبره الائتلاف فرصة متاحة للتعاون بشكل إيجابي ويساعد على توفير إطار يوحد كل الأطراف الفاعلة في تونس بهدف بناء قاعدة مستدامة للتعاون.

٣. الائتلاف المدني ضد مشروع قانون المصالحة الاقتصادية والمالية: أنشأ عام ٢٠١٥، ويضم حوالي ٣٠ جمعية أبرزها: جمعية القضاة التونسيين، والمرصد التونسي لاستقلال القضاء والشبكة التونسية للعدالة الانتقالية والتنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية والقطب المدني للتنمية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى حركة «مانيش مسامح» الشبابية. ويهدف هذا الائتلاف إلى الاعتراض على مشروع قانون المصالحة الاقتصادية والمالية والذي سيوقف أي ملاحظات حالية ومستقبلية للموظفين والمسؤولين المتورطين في قضايا فساد وسوء تصرف في المال العام، إن لم يفعلوا ذلك لمصالحهم الشخصية. وسيبطل القانون أيضا العقوبات والملاحظات القضائية في حق رجال الأعمال ومسؤولي الدولة الذين استفادوا شخصياً من الفساد والرشوة. وقد نجح الائتلاف حتى الآن من منع إقرار هذا القانون وفرض إعادة مناقشته في مجلس النواب.

وفي هذا الإطار لا بد من التذكير أنه وعلى الرغم من بناء التحالفات العديدة، مازالت منظمات المجتمع المدني في تونس والتي تعنى بمكافحة الفساد لا تتعاون مع بعضها البعض بشكل واسع في تنفيذ مشاريع مشتركة لأسباب عديدة، أبرزها حداثة تجربتها والمنافسة فيما بينها، إضافة إلى كون معظم أعضاء هذه الجمعيات هم من المتطوعين وليسوا محترفين. فنادرًا ما تجد أكثر من جمعيتين تتعاونان مع بعضهما البعض من أجل تنفيذ مشروع مشترك. فلكل جمعية رؤيتها واستراتيجيتها وهي تختلف في اختيار المواضيع وتحديد الأولويات. فعلى سبيل المثال لم يستطع أعضاء التحالف التونسي من أجل النزاهة والشفافية من تنفيذ مشاريع مشتركة تهدف إلى مكافحة الفساد بسبب الاختلافات وعدم التجانس بين مختلف مكوناته. ومن أجل ضمان نجاح واستمرارية التحالفات لا بد من تحديد نقاط العمل المشتركة بين الجمعيات وتقسيم العمل كل ضمن اختصاصه من خلال اعتماد نظام داخلي وعدم فرض إنشاء هذه التحالفات من قبل الممولين بل أن تكون وليدة حاجة.

ما يميّز التجربة التونسية، هو قيام عدد من المراقبين العموميين في كل من هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية، وهيئة الرقابة العامة لأحكام الدولة والشؤون العقارية، وهيئة الرقابة العامة للمالية، بإنشاء «الجمعية التونسية للمراقبين العموميين» عام ٢٠١١، والتي تهدف إلى دعم استقلالية وظيفية الرقابة العامة والمساهمة في جهود مكافحة الفساد والرشوة والإصلاح الإداري. ومن أجل تحقيق أهدافها، أنشأت الجمعية شبكة موسعة تضم الحكومة ومجلس النواب والإعلام بالإضافة إلى شركاء من المجتمع المدني التونسي والدولي المدعومين بصفة دائمة إلى المساهمة في أنشطة الجمعية. ونظمت الجمعية أكثر من ٥٠ ملتقى وورشات عمل لنحو ٢٠٠ مراقب وموظف عمومي وإعلاميين وناشطين من المجتمع المدني لتحسين قدراتهم في مكافحة الفساد. وقد ركزت ورشات العمل على الصفقات العمومية، والأملاك العمومية ومنظومة الرقابة بشكل عام.

واعتمدت الجمعية من أجل تعزيز الشفافية على مقاربة متقدمة جداً من خلال تدريب الجمعيات للضغط من أجل تطوير صياغة التقارير السنوية للرقابة، واعتماد توصيات لتحسين محتوى هذه التقارير، مما يعزز من دور المجتمع المدني في مراقبة أعمال هيئات الرقابة العامة. وقد استفادت منظمات المجتمع المدني من هذه التدريبات بعد أن ضغطت من أجل إدراج بند نشر «تقارير هيئات الرقابة طبقاً للمعايير المهنية الدولية» ضمن المادة ٦ من قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة الصادر عام ٢٠١٦. ومن أوجه التعاون بين الحكومة والجمعية، ما ذكره رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد شوقي الطيب حول التعاون على وضع آليات التصدي للفساد في الصفقات العمومية، والتي تشير الأرقام أنها مصدر لضيق المال العام.

إنشاء التحالفات بين الجمعيات

تتابع منظمات المجتمع المدني في تونس بدقة جميع المواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد لكي تبقى لابعاً مؤثراً على الساحة المحلية. وتستخدم التحالفات كوسيلة للضغط من أجل تسليط الضوء على الأخطاء والتجاوزات التي تمارسها السلطة السياسية أو دفعها للانضمام إلى مبادرات تهدف إلى تعزيز الشفافية. ويمكن هنا ذكر ثلاثة تحالفات أساسية على النحو التالي:

١. (التحالف التونسي للنزاهة والشفافية ATIT): أنشأ عام ٢٠١٢ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد تكوّن من الجمعيات التالية: الشبكة الوطنية لمكافحة الفساد، جمعية الشفافية أولاً، جمعية توانسة، الجمعية التونسية لمكافحة الفساد، مركز المواطنة والديمقراطية، الغرفة الفتية للاقتصادية التونسية، والجمعية التونسية للشفافية المالية. يعمل هذا التحالف على مكافحة الفساد بكل مظاهره ويسعى إلى تركيز مبادئ النزاهة والشفافية وفق المعايير الدولية. صدر عن التحالف العديد من البيانات حول التعيينات في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وحول أهمية تعزيز الشفافية واضطلاع المواطنين على كيفية اتخاذ القرارات، وعقد ندوات إعلامية بهدف دعم إنضمام تونس لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية.

ملحق

نبذة عن الجمعيات التي تمت مقابلتها

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE)

هي جمعية مدنية تأسست عام ١٩٩٦، وهي نضالية مطلبية في طبيعة عملها وتسعى الى بناء مجتمع ديمقراطي وتعزيز المواطنة المبنية على أساس الشفافية والمساءلة والمحاسبة. تعمل الجمعية على إصلاح النظام السياسي وإشراك المواطنين في العملية السياسية الديمقراطية وأيضاً على مراقبة سير العمليات الانتخابية على مختلف أنواعها وإصدار تقارير مفصلة حولها. هي من مؤسسي الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي عام ٢٠٠٦ وحملت مدنية أخرى حول الانتخابات النيابية والبلدية.

جمعية سكر الدكانة (SED)

هي جمعية مدنية تأسست عام ٢٠١٤ وتعتبر من أبرز الجمعيات التي تهدف الى مكافحة الفساد في لبنان. ولتحقيق أهدافها تعتمد الجمعية الى جمع البيانات المتصلة بالفساد بجميع أشكاله في المؤسسات اللبنانية الرسمية بهدف نشر الوعي وبناء علاقة بناءة ونزيهة بين المواطن والدولة اللبنانية من خلال أدوات الإبلاغ لعل أبرزها التطبيق الخاص على الهواتف النقالة «سكرها». وقد نفذت الجمعية ضمن هذا الإطار العديد من حملات التوعية حول مخاطر الفساد منذ نشأتها حتى اليوم، إضافة الى العديد من استطلاعات الرأي حول مستوى الفساد في المؤسسات العامة.

المركز اللبناني لتعزيز المواطنة (LCAC)

هو جمعية مدنية مقرها في طرابلس شمال لبنان تأسس عام ٢٠٠٦، ويعمل على دعم وتعزيز العمل التطوعي للشباب وإشراك المواطنين في الشؤون العامة، بالإضافة إلى تعزيز القيم والممارسات الديمقراطية من خلال أنشطة التوعية وورش العمل. من أبرز المشاريع التي نفذها المركز في مجال مكافحة الفساد نذكر مشروع «حقنا نعرف» الذي هدف إلى تعريف المواطنين في طرابلس وشمال لبنان بأهمية حق المواطن بالوصول إلى المعلومات العامة. المركز هو أيضاً جزء من الشبكة الوطنية للحق في الوصول إلى المعلومات.

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد (LTA)

هي جمعية مدنية تأسست عام ١٩٩٩ كأول جمعية في لبنان تعنى بمكافحة الفساد، وهي الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية. تهدف الجمعية الى مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص وفي إشراك الشباب في جهودها لمكافحة الفساد. أصدرت الجمعية العديد من الدلائل حول المساءلة والمحاسبة، وقد كانت من مؤسسي الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي عام ٢٠٠٦، والشبكة الوطنية للحق في الوصول إلى المعلومات عام ٢٠٠٨، والشبكة الوطنية لمكافحة الرشوة عام ٢٠١٠، كما أطلقت المركز اللبناني لحماية ضحايا الفساد عام ٢٠٠٩ لتلقي شكاوى المواطنين حول الفساد.

الرقابة على وسائل الإعلام وحرية التعبير

كتابة لينا سعدي

مقدمة

الوضع الراهن في لبنان

هناك اعتقاد عام في العالم بأن حرية التعبير هي حجر أساس الديمقراطية وضرورة حاسمة من أجل التنمية التصاعديّة للمجتمع العالمي. حرية التعبير محمية على نطاق واسع في القوانين الدولية والمحلية بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ١٩) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ١٩) والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (المادة ١٠).

في الكثير من البلدان لا يتم احترام هذا الحق بشكل كامل. فالبلدان التي تحد من طرق التعبير التي قد تعتبر مهينة للحاكم أو مسيئة للدين أو متعالية على التراث الوطني.. الخ، هي مثال على ذلك.

بينما تكون بعض حالات التقييد هذه مرتبطة بقوانين محلية وأعراف اجتماعية، وقد يكون البعض الآخر نتيجة لنظام قوي موحد وراس.

هناك نظرة تاريخية واسعة الإنتشار مفادها أن لبنان هو مركز ليبرالي لحقوق الإنسان والحرية في العالم العربي. حيث يؤكد الدستور اللبناني على ضمان حرية التعبير وكذلك المعاهدات الدولية التي وقعها لبنان. أما في الممارسة العملية فقد اضطر المواطنون/ات اللبنانيون/ات الى التعامل مع الرقابة لعقود طويلة من الزمن.

مما لا شك فيه أنه تمت في لبنان مراراً وتكراراً عمليات اعتقال وأحياناً إسكات للصحفيين والمدونين والناشطين والفنانين. وتم كل ذلك بإسم العدالة القانونية وعبر استخدام قوانين عفا عليها الزمن وفشلت في تعريف حرية التعبير بشكل واضح. على سبيل المثال لا الحصر، تنص المادة ١٣ من الدستور اللبناني على أن «حرية المرء في التعبير عن الرأي شفويّاً أو كتابياً وحرية الصحافة وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات مكفولة في الحدود التي يقرها القانون». ولكن عبارة «ضمن الحدود التي يقرها القانون» هي عبارة عامة وشاملة، فهي تطال جميع المجالات القانونية ذات الصلة مثل قانون العقوبات وقانون المطبوعات وقانون الإعلام المرئي والمسموع عام ١٩٩٤، ناهيك عن قانون القضاء العسكري. كانت النتيجة إذاً، فسح المجال أمام المسؤولين الرسميين للسيطرة على حرية الرأي والتعبير.

على الرغم من أن لبنان قد صدّق بالفعل على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٩ من هذا العهد تقول إن جميع الشخصيات العامة من بينهم رؤساء الدولة تخضع بشكل مشروع للنقد والمعارضة السياسية، فإن المواد ٣٨٤ و ٣٨٦ و ٣٨٨ من قانون العقوبات اللبناني والمادة ١٨٧ من قانون القضاء العسكري لا تمنع فقط المزاعم أو الإهانات ضد الرئيس أو الجيش

(المؤسسة العسكرية) ولكنها تنظر أيضاً الى هذه الأنواع من التعبيرات على أنها هجومية وجرمية. في عام ٢٠١٣ غرّد بعض النشطاء السياسيين ما اعتبره رئيس الجمهورية آنذاك ميشال سليمان تغريدات مسيئة له. واعتبرت المحاكم هذه التغريدات بمثابة «إهانة للرئيس» وحكم على المغرّدين بالسجن لمدة شهرين.

من ناحية أخرى تحظر المادة ٧٥ من قانون الصحافة نشر الأخبار التي «تتناقض مع الأخلاق العامة أو المعادية للمشاعر الوطنية أو الدينية أو الوحدة الوطنية». نتيجة لذلك غالباً ما يجد الصحفيون صعوبة في فضح أي شكل من أشكال الفساد بسبب القلق من الملاحقة القانونية التي قد تجرّبها بحقهم القوى المتضررة. إن المصطلحات الغامضة المستخدمة من قبل التشريع المذكور أعلاه تساهم في تحديد القيود المفروضة على حرية التعبير، وهي بمثابة الفجوة التي تمكّن المؤسسات الدينية والطائفية والمنظمات السياسية والأحزاب المتنفذة والأفراد، والذين لا يحق لهم بخلاف ذلك فرض رقابة على المطبوعات، من عرقلة حرية التعبير كوسيلة لحماية مصالحهم الخاصة. إن قوانين وسائل الإعلام الحالية موضوعة بطريقة تجعل من المستحيل على أي وسيلة إعلامية فضح أي شكل من أشكال الفساد في لبنان، سواء ثبت أو لم يثبت، دون المخاطرة بالتعرض لعقوبات قانونية وهو أمر لا يبشّر بالخير بتاتاً.

تمت في لبنان مراراً وتكراراً عمليات اعتقال وأحياناً إسكات للصحفيين والمدونين والناشطين والفنانين. وتم كل ذلك بإسم العدالة القانونية وعبر استخدام قوانين عفا عليها الزمن وفشلت في تعريف حرية التعبير بشكل واضح

في عام ٢٠٠٩ قامت مؤسسة «مهارات» بالتعاون مع النائب غسان مخيبر باقتراح مشروع قانون يدخل التعديلات اللازمة على عدد من مواد قانون الصحافة (عام ١٩٦٢) الحالي، والتي تعتبر من وجهة نظر المؤسسة مواداً تنتهك الدستور اللبناني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي

حرية الإعلام والديمقراطية

لوسائل الإعلام المستقلة دور هام في تحقيق الحكم الرشيد. هذا ما يطالب به المواطنون/ات على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم. تريد الناس لأصواتها أن تسمع، وتريد مؤسسات تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، ومؤسسات قادرة وقابلة للاستجابة.

يمكن تلخيص مفهوم الحكم الرشيد على النحو التالي، (قدرة المجتمع على ضمان سيادة القانون وحرية التعبير، بالإضافة الى وجود حكومة منفتحة وقابلة للمساءلة). ولأن حرية التعبير تمكّن أكبر عدد من المواطنين/ات من المساهمة في وكذلك رصد وتنفيذ القرارات العامة حول التنمية فهي تعتبر ركناً أساسياً من أركان هذا الحكم. لذلك فإن وجود وسائل إعلام مستقلة تغطّي جميع المجالات هو أمر مهم لتسهيل عملية الحكم الرشيد ويؤدي بالتالي إلى تحقيق الشفافية. اليوم وضمن المشهد الإعلامي الأوسع تبقى الأخبار وسيلة مركزية لتقييم مستمر يجره الرأي العام لأنشطة الحكومات وغيرها من المؤسسات المؤثرة على التنمية بشكل عام. جوهر الموضوع هو أنّ عدم وجود مثل هذه الشفافية لن يؤدي سوى الى المزيد من الفساد وسوف يساهم بإعاقة مسار التنمية.

تساهم وسائل الإعلام المستقلة في زيادة الكفاءة الاقتصادية والاستقرار وإحداث التغيير الاجتماعي والبيئي الإيجابي من خلال لعب دور حاسم في تحسين الحكم والحد من الفساد. توّفر وسائل الإعلام المعلومات إلى الجهات الفاعلة في المجتمع وتسمح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات وفي المناقشات التي تساهم في تشكيل حياتهم. تراقب وسائل الاعلام المستقلة العملية الديمقراطية وتمكّن المواطنين/ات من إخضاع الحكومات والمسؤولين/ات المنتخبين/ات للمساءلة، وهي وظيفة يحرص شباب اليوم بشكل خاص على تعزيزها.

شكّلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة من قبل قطاع الشباب عنصراً حاسماً في الحركات السياسية العالمية من الثورة في أوكرانيا إلى الربيع العربي. هناك حاجة إلى التأكد من أن أصوات الشباب سوف تكون مسموعة في الحوارات حول التنمية. لهذه الأسباب وغيرها ينبغي أن ينظر الى وجود وسائل الإعلام المستقلة غير الخاضعة للرقابة والتي تتمتع بحرية التعبير على أنه أمر مرغوب وبمثابة مؤشر للتطور والنمو.

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويسعى مشروع القانون للقضاء على النصوص الغامضة التي تستخدم لخنق حرية التعبير اللفظي وتكبيل وسائل الإعلام وقمع الإنتقادات الموجهة لإجراءات أو سياسات المسؤولين الحكوميين، والتي قد تعتبر حالياً بمثابة التشهير.

في ظل القانون اللبناني الحالي وإذا استمرّ المشرعون بتجاهل هذه التعديلات المقترحة فإن معاناة الصحفيين والمخرجين والفنانين والموسيقيين والمدونين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي سوف تستمر. في نفس الوقت ومع صعود شبكة الإنترنت بوصفها بوابة أساسية لزيادة التواصل بين المواطنين/ات فإن العالم الذي تحكمه العولمة قد حدّ بشكل كبير من الآثار المحتملة للرقابة الحكومية على وسائل الإعلام الجديد. إن التزامن بين دفع الإنترنت باتجاه ربط الناس مباشرة في جميع أنحاء العالم وتمكينهم من التعبير عن أنفسهم باستخدام المواقع الالكترونية والمدونات وغيرها من وسائل الإعلام الجديد ذات المحتوى المقدّم من المستخدم، وبين محاولة احتفاظ الحكومات بسيطرتها على شعوبها، قد غير كثيراً الآثار المحتملة للرقابة على الجمهور الواسع. فقد أصبحت هذه الرقابة قابلة للتمدد إلى أبعد من الأراضي الخاضعة لسيادة نظام معين.

لمدة طويلة اعتُبرت البيئة الاعلامية المتنوعة في لبنان، خاصة عبر الإنترنت، بيئة حرة وغير خاضعة للرقابة. ووجد المواطنون/ات اللبنانيون/ات في فضاء الإنترنت منصات لا تخضع لسيطرة السلطات وتمكنهم/ن من الوصول إلى مجموعة واسعة من الآراء ووجهات النظر ومن التعبير عن أنفسهم/ن بشكل حر، فضلاً عن إنتاج حملات تعزز مساءلة الحكومة. اليوم، يخضع نشطاء الإنترنت والصحفيون والمدونون والمستخدمون العاديون للإنترنت لضغوطات متزايدة من قبل سلطات الرقابة في لبنان، وهي عملية تؤثر تأثيراً شديداً على حرية التعبير. ومع زيادة المطالبات بمشاركة المجتمع المدني في تنظيم القوانين، هناك فرصة لبذل الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تنظيم الرقابة على الإعلام وتعزيز حرية التعبير في لبنان.

تساهم وسائل الإعلام المستقلة في زيادة الكفاءة الاقتصادية والاستقرار وإحداث التغيير الاجتماعي والبيئي الإيجابي من خلال لعب دور حاسم في تحسين الحكم والحد من الفساد

المبادرات وأشكال التعاون

المجتمع المدني الفعّال في لبنان

وتعزيز التعاون داخل المجتمع المدني في لبنان. تحقيقاً لهذه الغاية فإن مجموعة من منظمات المجتمع المدني (CSOs) أو المنظمات غير الحكومية (NGOs) الناشطة في مجالات حرية الإعلام ومكافحة الرقابة قد اجتمعت حول طاولة مستديرة لمناقشة الفرص والتحديات التي تواجهها، سواء بشكل عام أو من حيث التعاون مع المنظمات الأخرى.

حضر الطاولة المستديرة وشارك في النقاش الذي استضافته «شرق» ومنظمة «كونراد آديناور» (KAS)، كل من: أيمن مهنا، المدير التنفيذي لمركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «عيون سمير قصير» (SKeyes) ومدير «المنتدى العالمي لتطوير الإعلام» ومقره بروكسل (GFMD)، محمد نجم، أحد مؤسسي «منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي» (SMEX)، فانيسا باسيل، المؤسسة والمديرة التنفيذية لـ «منظمة إعلام للسلام» (MAP)، مّي يعقيني، منسقة برامج وباحثة متخصصة في «مؤسسة مي شدياق»، وإلهام خنوس، منسقة المشاريع في «جمعية مارش» (MARCH).

تعد مثل هذه الاجتماعات والمناقشات بين منظمات المجتمع المدني والناشطين مهمة للغاية. ذلك أن التعاون الاستراتيجي من أجل مقارنة المشاكل المشتركة يؤدي إلى إيجاد حلول شاملة واعتماد مقاربات تعددية لحل المشاكل، بالإضافة إلى إقامة التحالفات التي من شأنها أن تضع المصلحة الوطنية العامة في المقدمة، لا النزاعات الطائفية أو الاهتمامات السياسية.

كان الهدف من هذه الطاولة المستديرة ذا ثلاثة أبعاد. أولاً، كانت فرصة للقاء والتعرّف على المشاريع والمهام الاستراتيجية لكل منظمة أو جمعية. ثانياً، ناقش المشاركون مسألة الرقابة على الإعلام وحرية التعبير في لبنان. وثالثاً، قام المشاركون بعصف ذهني حول احتمالات التعاون بين هذه المنظمات من أجل إيجاد الحلول المناسبة لفرض الحقوق الأساسية، مما يشكل مثلاً يمكن لمنظمات أخرى أن تقتدي به.

افتتح بيتر ريميله النقاش قائلاً للحضور: من خلال إقامة تحالفات بين منظماتنا والتنسيق فيما بينها سنكون أكثر كفاءة في دفع قيماً قديماً بشكل فعّال. بيتر ريميله، هو ممثل «منظمة كونراد آديناور» المقيم في مكتب بيروت والمدير الإقليمي لبرنامج حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفيما يلي ملخص لأهم النقاط التي توصلت إليها نقاشات هذه الطاولة المستديرة حول مواطن القوة والضعف في إجراءات المجتمع المدني بالإضافة إلى الفرص والتحديات التي تواجه التعاون بين مختلف منظماته.

تعتبر حركة المجتمع المدني في لبنان واحدة من أكثر الحركات نشاطاً في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن جذورها تعود إلى القرن السادس عشر، فقد بدأ تطورها الحقيقي بدأ خلال الجزء الثاني من القرن التاسع عشر.

يمكن تقسيم تطور المجتمع المدني اللبناني إلى أربعة مراحل. تمتد المرحلة الأولى من الإمبراطورية العثمانية وتستمر خلال الإنتداب الفرنسي والسنوات الأولى من الاستقلال وصولاً إلى العام ١٩٥٨. حينها كان يتم العمل في قانون ١٩٠٩ لتنظيم الأعداد المتزايدة من الجمعيات التي أنشئت بشكل عفوي في جميع أنحاء البلاد والتي كان معظمها يعتمد أساساً دينية. كانت هذه الجمعيات تركز عملها بشكل خاص في مجال مساعدة الفقراء والمحتاجين.

أما الجمعيات غير الطائفية والتي تعتمد أجنداث غير طائفية أو مذهبية وغير سياسية فقد تم إنشائها خلال المرحلة الثانية، أي بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٧٥. خلال المرحلة الثالثة، أي مرحلة الحرب الأهلية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠، أصبح المجتمع المدني أكثر نشاطاً في مواجهة الشلل التام لأجهزة الدولة (تم ذلك في ظل هيمنة الميليشيات التي كانت في الكثير من الأحيان تؤثر سلباً على نشاطه). أخيراً، بدأت المرحلة الرابعة مع بداية فترة ما بعد الحرب ولا تزال مستمرة إلى يومنا هذا. أما في وقتنا الحاضر فقد أدت تأثيرات وتداعيات الاستمرار في تعميق العولمة إلى إدخال مبادئ جديدة إلى المجتمع المدني في لبنان مثل الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة والحكم الرشيد والشفافية والمساءلة.

اليوم ومع انعدام الثقة السائد لدى الناس بشكل عام بالأحزاب السياسية وبسبب ضعف مؤسسات الدولة في لبنان، تتصاعد التوقعات من المجتمع المدني. مع الابتعاد عن الهيكليات والمفاهيم التقليدية والتوجه نحو رؤية جديدة للبنان ومكانته في العالم جنباً إلى جنب مع إمكانية إلغاء النظام الطائفي الحالي قد يكون هناك فرصة حقيقية للمجتمع المدني كي يفوق التّركّ نحو حكم أفضل في لبنان. إن مراجعة تاريخ لبنان منذ عام ٢٠٠٥ تدل بوضوح على ظهور دوائر جديدة من القوى السياسية داخل البلد وتكشف عن تغييرات في ساحة المجتمع المدني. من ضمن هذه التغييرات يبرز الإهتمام المتزايد في مسائل الرقابة على الإعلام وحرية التعبير.

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني اللبناني التي تواجه الرقابة على الإعلام

تمت كتابة هذه الورقة في إطار مشروع يهدف إلى تشجيع

نقاط القوة في إجراءات المجتمع المدني

المنظمات الخمس التي اجتمعت حول هذه الطاولة المستديرة تحت عنوان، (الرقابة على الإعلام وحرية التعبير، تريد تحقيق أهداف متشابهة).

تعتقد «مؤسسة مي شدياق» أنه بإمكانها المساهمة في تعزيز حرية التعبير عن طريق دعم حقل إنتاج المعرفة وتطويره. في الوقت نفسه تعمل «جمعية مارش» على خلق مجتمع مدني متمكّن من خلال ممارسة حرية التعبير بشكل فعلي. «مركز عيون سمير قصير» حريص على الدفاع عن حرية تعبير الصحفيين والمثقفين وحقوقهم من خلال عمليات المتابعة والرصد المضني، وهو الأمر الذي تعطيه «منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي» قيمة عالية أيضاً جنباً إلى جنب مع التقييم. أما بالنسبة لـ«منظمة إعلام للسلام» فهي تشجع وسائل الإعلام على لعب دور أساسي في بناء السلام في مناطق النزاع وما بعد النزاع.

على الرغم من العمل تحت مظلات مختلفة، تتشارك جميع هذه المنظمات الأولوية ذاتها، وهي العمل على الحد من الرقابة على الإعلام وصولاً إلى القضاء عليها في نهاية المطاف.

يتفق جميع المشاركين على أن أنجح الوسائل لتمكين الصحفيين والمواطنين على حد سواء من التعبير عن آرائهم بحرية وممارسة النقد الصريح هي إقامة ورش العمل والتدريبات والمناقشات. تتشارك جميع المنظمات غير الحكومية الحاضرة في الورشة القدرة على العمل لتحقيق هكذا إجراءات.

«منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي» مثلاً، تنظّم مدرسة إدارة الإنترنت مع «شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة» (ICANN).

تقوم المنظمة عادة باستضافة المتحدثين الدوليين من شركات التكنولوجيا في لبنان للتكلم حول قضايا حرية التعبير وحقوق الإنسان. كما نظّمت هذا العام ندوة لمدة ثلاثة أيام حول كيفية مواجهة التطرف العنيف على الإنترنت وحماية حرية التعبير في نفس الوقت.

بالنسبة لـ«مركز عيون سمير قصير» فهو يقوم بتدريب وسائل الإعلام الناشئة على كيفية تطوير خططها الإدارية.

أطلقت «مؤسسة مي شدياق» «معهد الإعلام» في عام ٢٠١٠ لتدريب الصحفيين على كيفية إجراء التحقيقات واستخدام مقاربات أخلاقية وممارسات أمثل. في حين تدير «منظمة الصحافة للسلام» ورش عمل حول صحافة السلام، وتعمل على مواضيع تتعلق مثلاً بكيفية لعب وسائل الإعلام دور بناء من خلال إجراء التحقيقات حول أوضاع اللاجئين السوريين.

تعتبر جميع هذه المنظمات غير الحكومية أيضاً أنّ التوعية هي مسألة أساسية عندما يتعلق الأمر بقدرة الصحفيين على ولوج وحوض غمار النظام السائد من أجل إيصال وجهة نظرهم. في الوقت نفسه تعتبر أنّ ترتيب المعلومات في التحقيقات الصحفية بطريقة لا تساهم في تنامي التوترات السياسية والطائفية- الحاصلة أصلاً في لبنان- هو واجب لا بل حاجة ملحة.

في مداخلة لها، قالت فانيسا باسيل المؤسسة والمديرة التنفيذية لـ«منظمة إعلام للسلام»: من خلال تقديم وإدخال فكرة صحافة السلام إلى لبنان، وجدت أن هذه الحركة أعطت الأمل للجيل الجديد وللصحفيين الجدد.

الجمعية تنظّم ورش عمل سنوية بهدف تدريب الصحفيين على كيفية الالتفاف حول الخطوط التوجيهية الرئيسية السياسية والطائفية التي تعتمدها وسائل الإعلام التقليدية في لبنان. الافتراض هنا هو أن تدريب الصحفيين على تقديم تقارير موضوعية عن الصراعات والأزمات دون المساهمة في مفاقتها وزيادة حدتها هو أحد السبل للمساهمة في تعزيز السلام من خلال وسائل الإعلام.

قالت باسيل أيضاً: إن طريقة تقديم الإعلامي لتقريره يمكن أن تؤثر سلباً على الناس الذين يشاهدون أو يقرأون الخبر.

فبالنسبة لها، الصحفيون هم بمثابة الجسر بين جانبي الصراع، ولكن دورهم مليء بالغموض.

في الواقع إن نجاح إحدى ورش العمل التي خاضتها باسيل خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ عندما كانت لا تزال صحافية مستقلة تعمل لحسابها شجعتها على تأسيس «منظمة إعلام للسلام». سنة بعد سنة، تُشجّع قصص الصحفيين العاملين والمطابقين للتقنيات التي تُدرّبها المنظمة للمشاركين الجدد في ورش العمل وباسيل نفسها على استكمال هذا المسار.

طريقة أخرى لبناء السلام من خلال وسائل الإعلام هي تغطية القصص الإيجابية لنشر رسالة سلام بناءة.

يقول أيمن مهنا: شعرنا حقاً أن هناك قيمة لجميع التدريبات التي أجريناها.

يشير أيمن، وهو مدير «مركز عيون سمير قصير»، إلى أن أحد أهداف المركز هو إجراء تدريبات للصحفيين تستند إلى أنشطة الرصد. ويضيف: تظهر نتائج التقارير التي ترصد عمل وسائل الإعلام والتي أجريت بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ أن عدد الأخطاء في المقالة انخفض، وزاد عدد المراجع المحددة والمذكورة كما وارتفعت نسبة تنوع هذه المراجع.

أما بالنسبة لـ«جمعية مارش» فتكمن مهمتها الأساسية في تمكين المواطنين من خلال إطلاعهم على حقوقهم المدنية. تقوم الجمعية بتنظيم «نقاشات في المقهى» بهدف رفع مستوى الوعي حول كيفية الحد من حقوق المواطن اللبناني وفضح من وراء ذلك. تمدّ الجمعية يدها إلى مجموعات الشباب في مختلف المناطق اللبنانية وتشجع المشاركين على التحدث عن تجاربهم ومناقشتها مع ضيوف متحدثين من المدونين وغيرهم. كما تقوم الجمعية بشكل مستمر بتشجيع الناس على رواية قصصهم الخاصة المتعلقة بالرقابة على الإعلام وحرية التعبير.

يقول مهنا: ما دمنا نحن، المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، موجودين، فهذا يعني أننا لم ننجح تماماً في إنجاز مهمتنا.

العلامة الوحيدة للنجاح هي عندما تقوم جميع هذه الهيئات بإغلاق أبوابها. مما يعني عملياً، تحقيق النجاح الكامل في

مجال حرية التعبير. إن مجرد وجود هذه الهيئات يعني أن النجاح لم يتحقق بعد.

أنجح الوسائل لتمكين الصحفيين والمواطنين على حد سواء من التعبير عن آرائهم بحرية وممارسة النقد الصريح هي إقامة ورش العمل والتدريبات والمناقشات

انطلاقاً من وجهة النظر هذه، يرى مهنا أنه علينا أن ننظر الى تأثير عمل هذه المنظمات على مستوى الأفراد. المقاربة السيكولوجية للعمل من خلال ما أسماه «قطف أقرب فاكهة متدلية من الشجرة»، تتيح له ولزملائه العمل على تحقيق النجاحات الجزئية المحددة.

نقاط الضعف في إجراءات المجتمع المدني

هناك عوامل أخرى قد تستمر في زرع الخوف عند الناس ودفعهم نحو الرقابة الذاتية والحد بالتالي من حرية التعبير بطريقة مختلفة، حتى إذا تمت توعية الأفراد على حقوقهم كمواطنين وصحفيين.

تقول إلهام خنوس، منسقة المشاريع في «جمعية مارش»: لا تمثل الأجهزة الأمنية أقصى مصادر الخوف لدى الناس، بل يلعب هذا الدور كل من رجال الأعمال والسياسيين.

أكان الشخص صحفياً أو مجرد مواطن يعبر عن رأيه على مواقع التواصل الاجتماعي، فإن التعبير صراحة عن بعض الآراء وبشكل مستمر غالباً ما يؤدي الى تلقي التهديدات اللفظية وأحياناً الجسدية من رجال الأعمال والسياسيين الذين يعتبرون أنفسهم مستهدفين. نتيجة لذلك غالباً ما يلجأ الصحفيون والمواطنون الى الرقابة الذاتية لتجنب تلقي التهديدات الجسدية أو فقدان وظائفهم.

أحدى النتائج المؤسفة للرقابة الذاتية بالإضافة الى الخوف هي أنها تنتج صحافة ضعيفة.

تقول مي بعقليني، منسقة المشاريع في «مؤسسة مي شدياق»: في لبنان، هناك نقص في الصحافة الاستقصائية عندما يتعلق الأمر بالقضايا التي تحتاج الى بحث معمق.

توضّح بعقليني: لا يمكننا أن نجد في الصحف عناوين رئيسية عن الغش في صناديق الاقتراع على سبيل المثال أو عن الفساد، حيث يتم الاكتفاء بفقرة واحدة صغيرة في أسفل الصحيفة. بالإضافة الى ذلك، فإن كل وسيلة إعلامية لبنانية لديها خط تحرير معين إما متحيز سياسياً أو مذهبياً، وهو أمر قد لا يكون الدفاع عنه ممكناً على المدى الطويل.

تقول باسيل: ليس الكل راضياً عن طريقة العمل السائدة في وسائل الإعلام الموجودة حالياً. تضيف: ما يريده الكثير من الصحفيين فعلاً هو أن يكونوا موضوعيين وغير ملتزمين بأجندات سياسية ووطنية.

بالإضافة الى ذلك، تعتمد المنظمات غير الحكومية بشكل كبير على التبرعات والمنح للاستمرار في عملها.

يقول مهنا: في بلد لا ينتج قطاعه الخاص فرص عمل كما نريد وحيث فرص العمل في القطاع العام شحيحة، جاء قطاع المنظمات غير الحكومية باعتباره منقذاً للحياة أو بمثابة شبكة أمان للكثير من الشباب... مما يعني أن الاعتماد على المانحين مرتفع جداً.

اعتماد المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على التمويل قد يدفع في بعض الأحيان الجمعيات إلى إعادة تسويق نفسها بما يتلاءم مع المواضيع والأماكن التي تريد الجهات المانحة أن تضع أموالها فيها... تضيف بعقليني: وغالباً ما تكون هذه الموضوعات عامة جداً مثل حقوق الإنسان والحوكمة ومكافحة التطرف العنيف.

يقول مهنا: في التسابق من أجل إيجاد التمويل الذي يتوفر في أكثر الأحيان من خلال المنظمات الدولية الكبرى، يصبح من الأسهل بكثير العثور على النجاح خارج لبنان. ينتج عن هذا الواقع نقطة ضعف أخرى تحكم العمل داخل عالم المنظمات غير الحكومية، ألا وهي النقص في تقدير عمل الجمعيات على المستوى المحلي.

على سبيل المثال وعلى خلاف المواقف السائدة في لبنان، تشير باسيل إلى أنه لم يكن هناك وقت واحد كانت فيه في الخارج ولم تتلقى التقدير... وتضيف: ليس فقط الدعم ولكن إظهار التقدير أيضاً.

أحد أسباب عدم التقدير المحلي هو عدم وجود تواصل بين المنظمات المحلية التي تعمل على تحقيق أهداف متماثلة، مما يؤدي الى انتكاسات عديدة مثل تقسيم التمويل بين المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تتعاون على موضوعات مشابهة، الحقوق الرقمية مثلاً.

يقول محمد نجم: نريد أن نحاول التركيز على التخطيط الاستراتيجي. محمد هو أحد مؤسسي «منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي» (SMEX).

يضيف: نريد أن نتعاون مع الأشخاص المناسبين، مع «مركز عيون سمير قصير» مثلاً ومع «مؤسسة مهارات» و«جمعية مارش»، كي نرى ما يمكننا القيام به معاً، لأننا بطريقة أو بأخرى نعمل جميعاً على نفس الموضوع.

نتيجة لهذه القيود يعتقد الكثيرون بأن التغيير لا يمكن أن يحدث من خلال المجتمع المدني وحده وأن القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية يجب أن تلعب دورها أيضاً.

يقول نجم: إن التغيير يحدث من خلال جلب عناصر مختلفة إلى الطاولة نفسها لا منظمات المجتمع المدني فقط، لأن هذه الجماعات لا تملك القدرة على تغيير واقع الأمور في البلاد.

كنتيجة مباشرة للطاولة المستديرة، اتفق المشاركون على المضي قدماً في تقديم طلب للحصول على منحة لإنشاء لجنة مؤلفة مما لا يقل عن خمسين من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الحاضرة على الطاولة المستديرة، مع احتمال أن تشمل آخرين مثل «مؤسسة مهارات».

سوف تجتمع اللجنة شهرياً لتبادل المعلومات والبيانات باقتضاب والمباشرة بالتخطيط الاستراتيجي للحصول على تمويل يخصص للمشاريع التي يرونها جميعهم من الأولويات.

وسوف يقومون أيضاً بمشاركة مفكرة للتأكد من أن ورش العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات تتوزع على مدار السنة، من أجل تحسين الحضور.

كما تمت مناقشة فكرة إنشاء مؤسسة في المستقبل تكون بمثابة مظلة مشتركة للتدريبات والندوات وورش العمل.

التحديات التي تواجه تعزيز التعاون

على مر السنين كان هناك العديد من ضحايا الاعتداءات على حرية التعبير من الأفراد والجماعات سواءً في المنطقة أو في العالم. تعرّض الناس للسجن والخطف والتعذيب والقتل أو شاهدوا ببساطة أعمالهم تجري مراقبتها ومنعها. أثار استهداف حرية التعبير هذا الكثير من الغضب في جميع أنحاء العالم وسبب من حيث لا يدري بتجدد حركات الدفاع الشرس عن الحريات الفردية.

الحق في الكلام من دون رقابة أو قيود يجب أن يكون محمياً لأنه أساسي لتحدي السلطة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، وهنا في لبنان يوجد عدد لا يحصى من الأفراد الذين كرسوا حياتهم لمناصرة حرية التعبير ومكافحة الرقابة.

تتصل نقاط الضعف والنكسات التي سبق ذكرها اتصالاً وثيقاً بالتحديات التي تعرقل التعاون، والحقيقة هي أنّ إشكالية التمويل أو عدمه هي التهديد الغالب. بما أن هذه المنظمات تعتمد على التمويل من القطاع الخاص، وهو تمويل شحيح بالفعل، فسوف يؤدي تخصيص وقت للتعاون والتنسيق إلى المزيد من تقسيم المال.

يقول مهنا: تشكل مسألة التمويل أزمة بالتأكيد. الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر أكبر الجهات المانحة لهذه المنظمات، يعطي الأولوية من حيث التمويل في الوقت الراهن للاتصالات الاستراتيجية. هذا يعني أن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل حرية التعبير تعاني بالفعل من حيث التمويل لإنجاز مهماتها. إنّ التعاون في هذه الظروف الصعبة هو أمر إشكالي.

تقول باسيل: هناك نقص في الطاقة البشرية لدى المنظمات غير الحكومية في لبنان وهذا أمر واقع... وتختتم: إنّ التعاون قد يعني الإرهاق وقد يؤدي إلى إنجاز مهام أقل، مما يجعل من إدارة الوقت تحدياً آخر للتعاون الفعال.

مع انعدام التواصل السائد بين المنظمات غير الحكومية، يأتي غياب التخطيط الاستراتيجي كنقطة ضعف لا بد من معالجتها قبل تمكّن المجتمع المدني من التقدّم إلى الأمام. مع ذلك فإنّ الطلب من المنظمات غير الحكومية أن تنسق فيما بينها دون أن يُطلب ذلك من الجهات المانحة يمكن أن يكون مضيعة للوقت. غالباً ما تمّول مختلف الجهات المانحة مجالات معينة من البحوث وتترك غيرها من المجالات التي تكون بحاجة ماسة إلى تدخل مُركّز، كي يركد فورانها، في انتظار أن تنفجر نتائجها السلبية؛ وهو أمر يمكن الوقاية منه إذا ما تم اتباع نهج مغاير.

هناك أنواع أخرى من الضعف التي يمكن أن تكون صغيرة، شركات خاصة لا تعرف كيفية إعطاء المساعدات العينية بدلاً من الأموال لمشروع يحتاج إلى المعدات، مثلاً. في بعض الحالات أيضاً يمكن أن يكون التمويل متوفراً لتدريب وسائل الإعلام ولكن المؤسسة تفوّت فرصة الاستفادة من ذلك لأنها لا تريد صرف المال أو الوقت اللازم لإرسال أحد الصحفيين.

هذه المنظمات تعتمد على التمويل من القطاع الخاص، وهو تمويل شحيح بالفعل، فسوف يؤدي تخصيص وقت للتعاون والتنسيق إلى المزيد من تقسيم المال

فرص لمزيد من التعاون

في ٢٠١٠ و ٢٠١١ ركّزت «منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي» على الحقوق الرقمية والتقاطع بين الإنترنت وحقوق الإنسان. تسعى المنظمة الآن لتشكيل نواة مجموعة أساسية من منظمات المجتمع المدني اللبنانية التي ستعمل جنباً إلى جنب من خلال التركيز على قضايا الحقوق الرقمية. في الوقت الراهن «منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي» هي جزء من عدد من الشبكات التي تعمل في هذا المجال، مثل «المنتدى العالمي لتطوير الإعلام» و«شبكة التبادل الدولي لحرية التعبير» و«رابطة الاتصالات التقدمية».

يرى مهنا، أنّ هناك مجالاً كبيراً للتعاون حيث يقول: إنّ تقديم طلبات المنح هو مثال على ذلك حيث يمكن لأكثر من مؤسسة العمل معاً على مشروع معين. على سبيل المثال أيضاً، في عام ٢٠١٣ كان هناك دعوة لتقديم طلبات الدعم من «وفد الاتحاد الأوروبي» في لبنان للحصول على منحة واحدة بقيمة ٥٠٠٠٠ يورو» للعمل على حرية التعبير في البلاد. للمرة الأولى قام «مركز عيون سمير قصير» إلى جانب «مؤسسة مهارات» و«جمعية مارش» بالتقدّم لمشروع مشترك وحصلوا على التمويل.

دراسة حالة: جمعية «الخط» في تونس

التعلم من تجارب الآخرين

أحد الأمثلة على هذه الشراكات هي مع المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين (CAPJC)، من خلال تنفيذ برنامج تدريب لوسائل الإعلام في تونس لمدة عامين، بالتعاون مع المنظمة الهولندية غير الحكومية «إعلام حر وغير محدود» (FPU) و«قناة فرنسا الدولية»، وهي وسيلة إعلامية فرنسية غير ربحية.

تعاونت جمعية «الخط» أيضاً مع منظمة «إعلام حر وغير محدود» على مشروع بعنوان «صانع القصص» (StoryMaker).

تم من خلال هذا المشروع تدريب خمسة عشر من الصحفيين المواطنين الشباب من مختلف أنحاء تونس على مدى ثمانية أيام خلال المنتدى الاجتماعي العالمي ٢٠١٥، وهو تجمع سنوي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والناشطين من مختلف أنحاء العالم.

قبل أيام فقط من بدء موعد التدريب، وقع هجوم المتحف الوطني بباردو-تونس، والذي أسفر عن مقتل اثنين وعشرين شخصاً. وعلى الرغم من الهجمات، قُدم الآلاف من الناس إلى تونس لحضور المنتدى والمشاركة فيه. منظمة «إعلام حر وغير محدود» و«جمعية الخط» قررتا أيضاً عدم السماح للإرهاب أن يقطع الطريق أمام حصول التدريب، وقامت بالمضي قدماً في إنجازه.

افتُتح المنتدى الاجتماعي العالمي بمسيرة في شوارع المدينة، تنديداً بالإرهاب وتكريماً لضحايا هجوم المتحف.

انتشر المشاركون في ورشة صانع القصص بين الحشد وقاموا بإجراء المقابلات مع النشطاء وأعضاء الوفود.

انضمت مجموعة من المواطنين الصحفيين من فرنسا- وهم جزء من مجموعة إعلامية مواطنية تدعى «الثيرموندز» (Altermondes) كانت تشارك في المنتدى- إلى ورشة صانع القصص لمعرفة كيفية عمل الصحفيين المواطنين في تونس على تغطية القضايا والمواضيع.

أبرزت المناقشات العفوية بين المواطنين الصحفيين من تونس وزملائهم من فرنسا تشابهاً عابراً للحدود بين مجتمع الشباب في كلا البلدين، كما أكدت هذه المناقشات على التضامن في مواجهة الإرهاب مهما كانت العقبات.

جميع هذه المبادرات تغذي مجلة «انكيفادا» الاللكترونية، التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٤.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أكثر المناطق صعوبة وخطورة في العالم بالنسبة للصحفيين/ات، الذين غالباً ما تتم محاصرتهم/هن بين الجماعات الراديكالية المتطرفة والحكومات التي تتصرف بطرق متطرّفة أيضاً.

رغم ذلك هناك أمثلة إقليمية قد تلهم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في سعيها لتعزيز قضية حرية التعبير في لبنان.

«انكيفادا» هي مجلة إلكترونية ينتجها صحفيون/ات مستقلون/ات من الشباب في تونس، محاولين دفع الصحافة الاستقصائية إلى مستويات جديدة من خلال مواجهة ومحاولة كسر الحدود التقليدية للمجتمع التونسي وللسياسة فيه.

بدأت «انكيفادا» بمبادرة من جمعية «الخط»، وهي جمعية غير ربحية تأسست في العام ٢٠١٣ وتعمل من أجل حرية الصحافة والتعبير في تونس.

جمعية «الخط» هي جمعية ذات توجه مواطني، تؤمن بحق المواطنين/ات في الوصول إلى المعلومات المستقلة ذات الجودة العالية والمفيدة. تعمل جمعية «الخط» على ابتكار طرق جديدة من أجل إعادة تأسيس العلاقة بين مبدعي المحتوى المفيد والمواطنين/ات.

تبنى الجمعية شراكات مع منظمات أخرى، من أجل خلق المبادرات والأدوات اللازمة لتشجيع مشاركة المواطنين/ات، وسهولة الوصول إلى المعلومات.

تبنى الجمعية شراكات مع منظمات أخرى، من أجل خلق المبادرات والأدوات اللازمة لتشجيع مشاركة المواطنين/ات، وسهولة الوصول إلى المعلومات

قال أيضاً: ولد موقع «انكيفادا» نتيجةً لتدفق المعلومات والسباق المحموم على سرعة التعاطي بفرورية مع الأحداث، مما يغيّب طرح سياق هذه الأحداث وتحليلها. لقد أظهرت التجربة أن المقالة الطويلة، والتي صنعت بشكل جيد واستغرقت وقتاً كافياً من التفكير، لا تموت ابداً.

انطلاقاً من ذلك، تسعى مجلة «انكيفادا» الالكترونية الى تعزيز حرية الصحافة وحرية التعبير في تونس. تموّل «جمعية الخط» موقع «انكيفادا» من خلال المنح وأنشطة التدريب والإنتاج، مما يتيح لها أن تبقى خالية من الإعلانات. تتلقى «انكيفادا» دعماً مشابهاً من شركاء ومتعاونين آخرين مثل «ميديا بارت».

في نفس السنة تعاونت «انكيفادا» أيضاً مع «الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين» (ICJ) لإنتاج تقرير عن التسريبات السويسرية ونشر قائمة من ٢٥٦ اسماً لمواطنين تونسيين مشاركين في عمليات الاحتيال الضريبي.

في عام ٢٠١٦، طلب «الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين» من «انكيفادا» المساعدة في التحقيق حول قضية أوراق بنما التي تضمنت عمليات غش واحتيال ضريبي واسعة.

مرة أخرى تمكنت المجلة من كشف العديد من المواطنين التونسيين المتورطين.

يسلط هذا التعاون الضوء على فوائد التعاون بين المنظمات الدولية والمحلية لأنه يوفر فرصة أكبر لإعداد التقارير والتحقيقات القوية. في هذا السياق، فازت مجلة «انكيفادا» بالعديد من الجوائز بسبب تحقيقاتها وتقاريرها.

وختم مالك الخضراوي أحد الأعضاء المؤسسين لمجلة «انكيفادا» قائلاً: الصحافة في تونس هي مهنة يؤخرها غياب الاحتراف ومجلة «انكيفادا» ولدت كردة فعل على الطبقة الإعلامية القائمة في تونس. على المدى الطويل نريد أن يصبح الموقع مرجعاً في مجال التحقيق والإبلاغ والتقارير الطويلة في تونس وفي المنطقة.

مالك الخضراوي هو أحد مؤسسي هذه المبادرة. كان مالك رئيس تحرير موقع «نواة» الالكتروني (nawat.org)، وهو مدونة جماعية مستقلة (Blog)، عندما دقت جمعية الخط باب هذه المنصة من أجل المساعدة في تطوير المنبر الإعلامي الجديد «انكيفادا».

تهدف مدونة «نواة» الى توفير منصة عامة للأصوات التونسية المعارضة ومناقشاتها. تضحّ المدونة مقالات ومواد إعلامية بصرية وغيرها من البيانات عبر مجموعة متنوعة من المصادر لتوفير منتدى للمواطنين الصحفيين كي يعبروا عن وجهات نظرهم حول الأحداث الجارية.

في سياق الأحداث المتعاقبة التي أدت إلى الثورة التونسية عام ٢٠١١، حذرت «نواة»، التي تم تأسيسها عام ٢٠٠٤، مستخدمي الإنترنت في تونس وغيرها من الدول العربية من مخاطر الانكشاف على الإنترنت، وقدمت المشورة حول كيفية الالتفاف على الرقابة.

كانت مدونة «نواة» أيضاً من دعاة «الصحافة البطيئة»، وهي جزء من «الحركة البطيئة» التي ظهرت في ثمانينات القرن الماضي، كاستجابة لضغوط الحياة الحديثة. تهدف هذه الحركة إلى إبطاء وتيرة الحياة، وفي حالة الإعلام إبطاء وتيرة المعلومات.

قال الخضراوي: الإعلام البطيء هو عكس الأخبار العاجلة. إنها الصحافة التي تتقصد أخذ الوقت اللازم للتفكير في عواقب الأحداث بدلاً من ردة الفعل الفورية عليها.

الصحافة في تونس هي مهنة يؤخرها غياب الاحتراف

ملحق

المنظمات التي شاركت في الدراسة

«جمعية مارش» (MARCH)

<https://www.marchlebanon.org>

تأسست «جمعية مارش» عام ٢٠١١ من أجل تمكين المجتمع المدني من خلال حرية التعبير. تقضي مهمة الجمعية بتثقيف وتحفيز وتمكين المواطنين من معرفة، والكفاح من أجل حقوقهم المدنية الأساسية لتعزيز مجتمع لبناني منفتح ومتسامح يركز على التنوع والمساواة، والتوصل بالتالي إلى مصالحة حقيقية بين الجماهير المختلفة في البلاد. ملتزمة المسؤولية المدنية والتفكير الإبداعي، تسعى «جمعية مارش» لتشجيع المجموعات التشاركية والتعاونية في المجتمع اللبناني. في استراتيجيتها ومشاريعها الحالية تركز الجمعية على المحاربة من أجل الحق في حرية التعبير ومكافحة الرقابة وحقوق المرأة والتنوع فضلاً عن أنشطة حل النزاعات.

«منظمة إعلام للسلام» (MAP)

Facebook: MapMediaAssociationForPeace

تأسست «منظمة إعلام للسلام» عام ٢٠١٣. وهي أول منظمة غير حكومية في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط مخصصة لدور وسائل الإعلام في بناء السلام والتحول بعد النزاعات. تسعى المنظمة لتشجيع وسائل الإعلام كي تلعب دوراً أساسياً في بناء السلام في مناطق الصراع وما بعد الصراع، مع تعزيز حقوق الإنسان والسلام والمصالحة والعدالة الاجتماعية من أجل الوصول إلى عالم أقل عنفاً. تتضمن مهمة المنظمة التوعية والمناصرة والتدريب والتطوير والتنفيذ والبحث حول مفهوم صحافة السلام من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات والمناقشات العامة والمشاريع والمنشورات وخلق شبكات دعم قوية في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم.

«مؤسسة مي شدياق»

<http://mcfmi.org>

بالتعاون مع معهد التعليم العالي والشؤون الاجتماعية توفر المؤسسة التدريب العملي في مجالات الإعلام وحقوق المرأة وحل النزاعات والتنمية. من خلال أنشطتها المجتمعية التي تتراوح بين المؤتمرات السنوية واحتفالات الجوائز تزود المؤسسة المواطنين الأفراد بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية، وتلهمهم من أجل أن يكونوا مؤثرين بشكل إيجابي على مجموعاتهم الاجتماعية

والمجتمع بشكل عام. منذ أن تأسست في العام ٢٠٠٩ تعتقد المؤسسة أنّ بإمكانها المساهمة في جعل لبنان لاعباً فاعلاً في الشرق الأوسط وفي الاقتصاد العالمي من خلال دعم وتطوير الإنتاجات المعرفية، مما يضع الأساس اللازم لتعزيز حرية التعبير وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد.

«مركز عيون سمير قصير» (سكايز)

<http://www.skeyesmedia.org/en>

تأسس مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز» في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧ بمبادرة من «مؤسسة سمير قصير» التي أنشأت على إثر اغتيال الصحفي والمؤرخ اللبناني سمير قصير في الثاني من حزيران/يونيو عام ٢٠٠٥. اختير اسم «سكايز» انطلاقاً من رمزية سمير قصير ككاتب وصحافي عُرف بجرأته ومناداته بالحريات الإعلامية والثقافية.

يهدف «سكايز» في الأساس إلى الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية في الشرق العربي والإسهام في بلورة رأي عام عربي يتبنى قضية الدفاع عن حرية الإعلام والثقافة. للمركز مهمتان، هما رصد قضايا الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الإعلامية والثقافية، والدفاع عن حرية تعبير الصحفيين والمثقفين. من مركزه الرئيسي في بيروت ومن خلال شبكة من المراسلين تغطي نشاطات «سكايز» أربع دول في الشرق الأوسط وهي لبنان وسوريا وفلسطين والأردن. الموقع الإلكتروني للمركز ينشر معلومات وتقارير عن الحرية الصحافية والثقافية في هذه البلدان الأربعة. يهدف مركز «سكايز» لتغطية العالم العربي كله، على المدى البعيد.

«منظمة تبادل الإعلامي الاجتماعي» (SMEX)

<http://www.smex.org>

هي منظمة مناصرة وتنمية إعلامية مع خبرة أكثر من عشرين عاماً في كل من البيئات التالية، وسائل الإعلام التجارية والتنمية وما بعد الصراع. يطال عمل المنظمة الاحتياجات العاجلة في مجتمع المعلومات العربي من خلال الدورات عبر الإنترنت وخارجه حول وسائل الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، نشاطات التعلم، تخطيط وتنفيذ حملات المناصرة، سياسات الإنترنت والبحوث حول الحقوق الرقمية، وإنتاج وتوطين كتيبات وأدلة. تعمل المنظمة بشكل وثيق مع الجهات المانحة والشركاء لتصميم وتنفيذ البرامج التي تستجيب للمنطقة، وتعطي قيمة عالية وتولي اهتماماً لعمليات الرصد والتقييم.

للمزيد من القراءة:

العالم

أثر الرقابة على وسائل الإعلام الجديدة في العالم - ورقة بيضاء، «مؤسسة الإعلام الجديد». «نوا ابير-شميد»، ٢٠٠٩.

دور وسائل الإعلام في التنمية الوطنية في القرن الواحد والعشرين. جواد جبار، فصلية «كوارترلي»، ٢٠١٣.

دور التطوير الإعلامي في التقدم الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي. «صندوق التنمية الإعلامية الاستثماري»، ٢٠١٤.

Inkyfada

صناعة العالم الجديد. ٢٠١٤.

Inkyfada.com، المجلة التونسية عبر الإنترنت التي تستغرق الوقت. «نجمة رونديلو كس»، «هافينغتون بوست الجزائر»، ٢٠١٤.

«انكيفادا» تونس، وسائل إعلام مع نظرة مختلفة ومبتكرة. ٢٠١٥.

لبنان

البيئة الإعلامية في لبنان: حرية الوصول الى الحيز العام والحق بالاختيار. «مركز حرية الإعلام»، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٩٩٨.

وسائل إعلام مشوشة في مجتمع مجزأ: التجربة اللبنانية. نبيل دجاني، «الجامعة الأميركية في بيروت»، ١٩٩٢.

الرقابة في لبنان: القانون والممارسة. نزار صاغية، رنا صاغية ونائلة جعجع، «مؤسسة هاينريش بول»، ٢٠٠١.

الإصلاح الإعلامي في لبنان: إعلام جديد، سياسة الجديد؟ مروان م. كزبيدي، «صدي»، ٢٠١١.

تنمية المجتمع المدني في لبنان من الإمبراطورية العثمانية الى القرن الواحد والعشرين: دافع التغيرات السياسية؟ ج. دي أسبريمونت، «ميديا»، ٢٠١١.

قانون الإنترنت اللبناني يهاجم آخر فضاء لحرية التعبير. خضر سلامة، «جريدة الأخبار الإنجليزية»، ٢٠١٢.

حرية التعبير تحت النار في لبنان. لما فقيه، مجلة «الكزاكيوتيف»، ٢٠١٤.

قضايا لبنان، الحكم بالسجن بسبب تغريدة مهينة للرئيس. «المونيتور»، ٢٠١٤.

لبنان بحاجة ماسة إلى قانون إعلام جديد. رنا الحربي، «جريدة الأخبار الإنجليزية»، ٢٠١٤.

تراجع حرية التعبير في لبنان، عبر الإنترنت وعلى الأرض. سياسات الإنترنت وحقوقها، لبنان، «منظمة التبادل الاجتماعي»، أخبار، ٢٠١٥.

حرية الصحافة، تقرير البلد، لبنان. «فريدوم هاوس»، ٢٠١٥.

حقوق الإنسان وحرية التعبير: تحدّ للنظام القضائي اللبناني. مايكل العامري، «مركز عيون سمير قصير»، ٢٠١٥.

حرية التعبير في لبنان، تقرير عبر الانترنت. «جمعية مارش»، لبنان، ٢٠١٦.

الحقوق الرقمية والتعبير على الإنترنت في لبنان. آنا ليكاس ميلر، «مركز عيون سمير قصير»، ٢٠١٦.

إدارة النفايات

كتابة آية ابراهيم

مقدمة

الوضع الراهن في لبنان

على الرغم من الخطط الكبيرة، أدت التحديات التشغيلية والزيادة المستمرة في كمية النفايات المتولدة إلى استقبال مكب الناعمة «الصحي» لأكثر من ٨٥ في المئة من النفايات البلدية الصلبة.

رغم أن المطمر استنفذ كامل طاقته، قررت الحكومة الإبقاء عليه دون اكتراث للعواقب ودون أي تخطيط سليم. فأدت مطالب السكان المحليين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى إغلاق مطمر الناعمة في تموز ٢٠١٥، مما أدى إلى تكديس النفايات وحرقها في مكبات عشوائية مفتوحة، حيث أصبح مشهد النفايات الفائضة في الشوارع والأشغال في جميع أنحاء هذه المنطقة أمراً عادياً.

لم تعالج المشكلة بطريقة مرضية حيث تستمر معاناة البلاد ومواطنيها بسبب عدم وجود استراتيجية شاملة ومركزية لإدارة النفايات إلى يومنا هذا.

أهمية وجود سياسات فعالة لإدارة النفايات

إدارة النفايات الصلبة هي مسألة متعددة الأبعاد تجمع بين الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

إنّ السياسات والتشريعات هي المفتاح لمعالجة النفايات الصلبة في أي بلد. غير أن الصراع داخل النظام السياسي اللبناني، من بين عوامل أخرى، يحول دون تطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية فعالة.

السياسات الفعالة لإدارة النفايات تتضمن:

١- إطار واضح وشفاف بالإضافة إلى فرض التشريعات القانونية والتنظيمية المناسبة.

٢- التوزيع السليم والواضح للمسؤوليات والسلطة والأموال فيما بين الجهات الحكومية المعنية.

٣- هيكل تنظيمي يحدد أدوار الأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص.

٤- منتدى مستقر ودائم للتدخل والمشاركة العامة.

يتطلب تطوير هذه السياسات نهجاً تكاملياً شاملاً حيث يكون المستفيدون هم أصحاب المصلحة ومشاركين في العمل، بما في ذلك القطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمواطنين.

هناك غياب للمحتوى التشريعي المحدد الذي يطال مسألة إدارة النفايات الصلبة في لبنان على الرغم من وجود مبادئ توجيهية عامة ونصوص قصيرة تستهدف هذا الموضوع.

النص القانوني الرئيسي المعروف حول هذا القطاع هو «المرسوم ١٩٧٤/٨٧٣٥»، الذي يضع مسؤولية إدارة النفايات الصلبة على عاتق البلديات بإشراف وزارة الداخلية والبلديات.

أما «المرسوم ٢٠١٣/٩٣» فهو يتناول موضوع توفير التمويل والحوافز المالية للبلديات من أجل استيعاب مرافق إدارة النفايات مثل المطمر الصحي والمحرق الخ.

النصوص القانونية الرئيسية الأخرى هي: «القانون ١٩٩٢/٢١٦» الذي يخول وزارة البيئة تقييم مصادر توليد النفايات الصلبة؛ و«القانون ٢٠١٤/٢٤٤٤» الذي يتضمن معايير مطامر النفايات ويشجع على إعادة التدوير.

حالياً، هناك أيضاً مشروع قانون للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والذي على الرغم من إقراره في مجلس الوزراء عام ٢٠١٢، لا يزال قيد المراجعة من قبل البرلمان.

إنّ تطبيق هذه النصوص القانونية ضعيف جداً بسبب التداخل في توزيع المسؤوليات بين مختلف الأطراف، بالإضافة إلى التدخل السياسي وسوء الإدارة والتنظيم؛ وهي أمور أدت إلى إدارة غير فعالة للنفايات في لبنان.

تاريخ الأزمة

تختلف مرافق وسبل إدارة النفايات الصلبة في لبنان بين منطقة وأخرى وهي تشمل مرافق الفرز ومنشآت التسيب والمطامر الصحية، إضافة إلى الممارسات الجماعية البدائية والمكبات المفتوحة والتي لا تزال شائعة.

غير أن تطوّر إدارة النفايات الصلبة في بيروت وجبل لبنان يشكل استثناءً.

في عام ١٩٩٧ وبالتشاور مع وزارة البيئة و«مجلس الإنماء والإعمار»، وهو منظمة حكومية تأسست في العام ١٩٧٧، اعتمدت خطة الإدارة المتكاملة لنفايات بيروت وجبل لبنان على إثر إغلاق مكب برج حمود. تضمنت الخطة إنشاء العديد من المرافق بما فيها معامل الفرز والمعالجة، ومستودعات تخزين المواد القابلة للتدوير، ومصنع سماد للنفايات العضوية ومطمران اثنان للنفايات في منطقتي الناعمة وبصاليم.

المبادرات وأشكال التعاون

المجتمع المدني الفعالة ومشاريع ريادة الأعمال الاجتماعية في لبنان

كما ركزت على أهمية تعزيز العادات التي تقلل من توليد النفايات مثل استخدام أكياس من القماش أثناء التسوق.

إنّ الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تمتلك الواجب والقدرة على تعزيز المقاربات الاستباقية في المجال العام، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية الريادية.

«مشروع صفر نفايات» على سبيل المثال يستهدف المدارس كجزء من المرحلة الأولى من مبادرات المشروع حول إدارة النفايات في محاولة لتعزيز مبدأ إعادة التدوير والتأثير على السلوك الفردي داخل الأسرة الواحدة.

من بين نقاط القوة الأساسية لمبادرات المجتمع المدني في مجال إدارة النفايات في لبنان هي إمكانية توفير التمويل.

إنّ التعاون فيما بين هذه الأطراف المختلفة ليس فقط بديهي ولكنه ضروري أيضاً لتحقيق الازدهار على المدى الطويل

توفّر الجهات المانحة الدولية- التي لديها مصلحة قوية في حماية البيئة- لمنظمات المجتمع المدني الاستقرار المالي والقدرة على تبني خطط واسعة النطاق وطرح مشاريع مختلفة تطال قطاع إدارة النفايات الصلبة في لبنان. لهذا السبب تمتلك منظمات المجتمع المدني قدرة الوصول إلى والاستفادة من الأموال والخبرات والمساعدات المقدمة من المنظمات الدولية، بالإضافة إلى المعرفة التقنية والخبرة التشغيلية المحلية التي تمتلكها مؤسسات الريادة الاجتماعية. يخدم هذا الأمر بشكل كبير تعزيز التعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية الريادية.

يمكن اعتبار التعاون الذي حصل بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لإغلاق مطمر الناعمة والذي شارك فيه أكثر من ستين جمعية ومنظمة والآلاف من الناشطين/ات أنه التعاون الأنجح على هذا الصعيد. ويجب أن تكون نجاحات من هذا النوع سبباً لتشجيع التعاون في المستقبل.

لعبت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دوراً حاسماً في إغلاق مطمر الناعمة. أكثر من ستين من منظمات المجتمع المدني البيئية والجمعيات والمجموعات قامت بالتعبئة معاً للضغط على الحكومة والبلدية. كان ذلك مثلاً للتعاون القوي والفعال.

لكن في نهاية المطاف لا يمكن أن تحل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المشكلة الشاملة للإدارة الضعيفة للنفايات في البلاد، فضلاً عن أنها غير مؤهلة ولا تمتلك الخبرة لتحقيق هكذا حل. لذلك يجب أن يتجاوز هذا التعاون حدود المجتمع المدني ليشمل القطاع الخاص، لا سيما مشاريع «الريادة الاجتماعية». هناك عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة حالياً في مجال إدارة النفايات الصلبة في لبنان والتي تركز على تحقيق التأثير الاجتماعي.

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني اللبناني الناشطة في مجال إدارة النفايات الصلبة

جلس عدد من الجمعيات غير الربحية ومؤسسات الريادة الاجتماعية معاً حول طاولة مستديرة لنقاش مسألة إدارة النفايات في لبنان. تمثّلت الأهداف الرئيسية للطاولة المستديرة بتعزيز المناقشة بين هذه المنظمات والمؤسسات وتحديد المبادرات التعاونية الممكنة فيما بينها.

شارك في مناقشات الطاولة المستديرة وما لحقها ممثلون عن «جمعية الخط الأخضر» و«جمعية الأرض-لبنان» وبرنامج التنمية البيئية التابع للأمم المتحدة و«جمعية حماية البيئة والزراعة في لبنان» و«مؤسسة الريادة الاجتماعية البيئية - أرز» و«إعادة تدوير بيروت» و«مشروع صفر نفايات».

فيما يلي ملخص للنتائج الرئيسية التي خلصت إليها هذه المناقشات فيما يتعلق بمواطن القوة والضعف في مبادرات منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الريادة الاجتماعية، بالإضافة إلى الفرص والتحديات التي تواجه التعاون فيما بينها.

نقاط القوة في إجراءات المجتمع المدني

أثنى معظم الممثلين عن المنظمات المشاركة في نقاشات الطاولة المستديرة على قوة المجتمع المدني في الوصول إلى الجمهور وزيادة الوعي بين أفراد المجتمع. وللتأكيد على هذه النقطة، قالت غادة حيدر من «جمعية الخط الأخضر»: إنّ الدور الرئيسي للمنظمات غير الحكومية هو نشر الوعي في المجتمع من أجل التأثير على السلوك الفردي.

فرص لمزيد من التعاون

على الرغم من هذا الضعف أو نتيجة له هناك فرصة كبيرة للتعاون بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الريادية. مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف ونقاط القوة المختلفة، يمكن لمشاريع التعاون التكافلية بين منظمات المجتمع المدني أن تضمن التنفيذ الناجح لبرامج معقدة. نقطة الضعف لدى منظمة معينة يمكنها أن تكون بمثابة نقطة قوة لدى منظمة أخرى. يتفق الجميع على أنّ مثل هذا التعاون من شأنه في نهاية المطاف أن يعزز إمكانيات منظمات المجتمع المدني من جهة ويطوّر مبادرات إدارة النفايات بشكل عام من جهة أخرى.

تعتبر منظمات المجتمع المدني بمثابة جسر مهم ومناسب للربط بين كل من الممولين والمؤسسات الريادية والجمهور والجهات الحكومية. فهي تلعب دوراً رئيسياً في تلبية احتياجات ومصالح كل هذه الأطراف، وفي نفس الوقت تقوم بإشراكهم وتستفيد من الخبرات والموارد التي يمكن لكل طرف أن يقدمها. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تصل إلى الجهات المانحة من أجل الدعم المالي، وإلى الجمهور والسياسيين من أجل التأثير على العادات والسياسات، لكنها تفتقر إلى المعرفة التقنية اللازمة. تسيطر، في الوقت نفسه، الحكومة والبلديات على السياسات ولكنها تفتقر إلى القدرة التشغيلية، بينما يتفوق القطاع الخاص من الناحية الفنية ولكنه يعاني على المستوى المالي.

إنّ التعاون فيما بين هذه الأطراف المختلفة ليس فقط بديهي ولكنه ضروري أيضاً لتحقيق الازدهار على المدى الطويل. إنّ القوة المركزية لهذا التعاون، ولأسباب سبق ذكرها، يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني. غير أنّ التعاون بين منظمات المجتمع المدني نفسها مهم أيضاً، فهو يعزز حضورها وقوتها ويزيد من قدرتها على التأثير الناجح وعلى إدارة شركات أوسع تشمل الوكالات الخاصة والحكومية.

سوء الفهم وسوء الإدارة بين الشركاء في مشاريع التعاون هي أيضاً مصدر للإحباط وسبب لمقاومة مبدأ التعاون

نقاط الضعف في إجراءات المجتمع المدني

على الرغم من وفرة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال إدارة النفايات ما زال التعاون محدوداً والمنظمات والجمعيات المختلفة تُفضّل العمل المنفرد.

يرى البعض أن هذا الواقع هو نتيجة لمحاولات التعاون السابقة التي فشلت بسبب عدم الالتزام والتفاني من قبل المتعاونين أو بسبب تضارب المصالح.

يوضّح القيّمون على «جمعية أرض-لبنان» سبب تفضيلهم للعمل المنفرد من خلال شرح قدّموه عن تجربة تعاون مع منظمة محددة. كان لهذه التجربة تداعيات سلبية ليس فقط على المشروع المشترك بل على صورة المنظمة بشكل عام. نتيجة لذلك تتجنب «جمعية أرض-لبنان» الشراكات مع جمعيات أخرى بسبب الخوف من عواقب مماثلة.

سوء الفهم وسوء الإدارة بين الشركاء في مشاريع التعاون هي أيضاً مصدر للإحباط وسبب لمقاومة مبدأ التعاون.

شرح ذلك القيّمون على «مشروع صفر نفايات»، المؤسسة الريادية الاجتماعية، من خلال إعطاء أحد المشاريع السابقة للشراكة مع منظمات المجتمع المدني كمثال على ذلك.

فقال ممثل المؤسسة: كان يهدف المشروع المشترك إلى رفع مستوى الوعي بين المواطنين حول أهمية فرز النفايات من المصدر، وأدى ضعف التواصل مع الشركاء إلى إلتباس في الفهم والتلقي لدى الجمهور المستهدف.

بالإضافة إلى ذلك تجل منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال إدارة النفايات من التعاون نتيجة للتنافس فيما بينها. أشار بعض المشاركين، بشكل واضح وصريح، إلى أنهم يفضلون الاحتفاظ بالتقدير الذي يحصلون عليه نتيجة نجاحهم في تنفيذ مشاريع محددة لأنفسهم أو لمؤسساتهم فقط.

دراسة حالة: «روح الشباب» في مصر

التعلم من تجارب التخزين

بالإضافة إلى ذلك ومن خلال إشراك الشركاء من ذوي الخبرة والموارد الفريدة وتمكين كل هؤلاء الشركاء من لعب الدور المناسب وتحمل المسؤولية المناسبة، تمكنت الجمعية من تطوير مبادرات تعاونية فعالة. يقول ممثلو الجمعية إن كل ذلك كان ممكناً بفضل الفحص الدقيق والتخطيط والتنفيذ والمراجعة في كل خطوة من كل مبادرة. تمكنت الجمعية عبر الاستفادة من شبكة شركائها في القطاعين العام والخاص من النظر إلى والتخطيط لمختلف الاعتبارات الخارجية بشكل مسبق وبالتالي تطوير وتنفيذ، خطوة بخطوة، خطة استراتيجية طويلة الأمد.

من خلال تعزيز مهاراتهم وتزويدهم بالفرص، تمكنت الجمعية من كسب ثقتهم والعمل معهم من أجل وضع خطة استراتيجية متكاملة تشرك المجتمع المحلي

بنت «جمعية روح الشباب لخدمة البيئة» في مصر واحدة من أكبر المجتمعات التعاونية في العالم لمعالجة النفايات الصلبة في العاصمة. تعمل الجمعية مع مجموعة كبيرة من جامعي القمامة وتتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والشركات الخاصة لمناصرة قضية دمج هؤلاء في القطاع الرسمي لإدارة النفايات الصلبة.

كما تعمل الجمعية على تثقيف وتمكين الشباب من خلال توفير فرص التعلم ذات الصلة بمشاريع ريادية مستدامة لإنشاء شركات إعادة التدوير في محاولة لإضفاء الطابع الرسمي على الطبيعة العشوائية لعمليات إعادة التدوير المعتمدة حالياً من قبل هذه المجموعات.

من خلال التعاون مع المنظمات الأخرى والجهات الفاعلة في القطاع العام والخاص تمكنت الجمعية من وضع خطة شاملة ومتكاملة لإدارة النفايات الصلبة في منطقة القاهرة الكبرى؛ والتي يجري حالياً دراستها من قبل الحكومة.

نجدت «جمعية روح الشباب لخدمة البيئة» في مهمتها حتى الآن بسبب تفانيها وتركيزها على العمل مع ورعاية مجتمع جامعي القمامة المحلي الحالي. من خلال تعزيز مهاراتهم وتزويدهم بالفرص، تمكنت الجمعية من كسب ثقتهم والعمل معهم من أجل وضع خطة استراتيجية متكاملة تشرك المجتمع المحلي.

ملحق

المنظمات التي شاركت في الدراسة

«سيدر انفايرومنتل»

info@cedarenv.com | www.cedarenv.com

مهمة مؤسسة الريادة الاجتماعية «سيدر انفايرومنتل» التي أنشئت في العام ١٩٩٩ من أجل استخدام تكنولوجيا التسميد الحيوي في معالجة النفايات البلدية الصلبة هي علاج مثل هذه النفايات بطريقة آمنة بيئياً. تستخدم المؤسسة التكنولوجيات المتقدمة حسب أسس البحث والتطوير التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية.

«جمعية الخط الأخضر»

greenline@greenline.org.lb
www.greenline.me.uk

تهدف هذه الجمعية غير الربحية التي تأسست في العام ١٩٩١ الى فضح التهديدات البيئية ونشر الوعي البيئي والمساهمة في تكوين الإطار العلمي لسياسات الإدارة البيئية المستدامة. تسعى «جمعية الخط الأخضر» الى الحد من الإضرار من خلال إحداث التغيير على مستوى التفكير والسلوك في المجتمع.

«إعادة تدوير بيروت»

recyclebeirut@gmail.com | www.recyclebeirut.com

هي شركة رائدة اجتماعياً تعمل على خلق فرص عمل في قطاع إعادة التدوير، والتشجيع على إعادة التدوير وصناعة السماد في بيروت وضواحيها. تهدف «إعادة تدوير بيروت» الى تنظيف البلاد من خلال دعم الاقتصاد الأخضر بينما توفر أيضاً فرص عمل للمواطنين واللاجئين.

«جمعية الأرض-لبنان»

info@terreliban.org | www.terreliban.org

جمعية نشطة منذ عام ١٩٩٤ تهدف الى تثقيف الشباب اللبناني حول مبادئ الصحة العامة والتنمية المستدامة وتعزيز أهمية ثقافة السلام والحفاظ على الموارد الطبيعية.

«مشروع صفر نفايات»

info@zerowasteact.com | www.zerowasteact.com

تهدف هذه المبادرة التي أطلقتها «كونترا انترناشونل» الى التقليل من عمليات التخلص العشوائي من النفايات، واشتركت بشكل فعال في إنتاج وتنفيذ الحلول لتحسين طرق التخلص من النفايات الصلبة والمحافظة على الموارد الطبيعية. كما أنها تساعد المدارس على تطوير برامج إدارة النفايات التي تشمل إعادة التدوير.

«جمعية حماية البيئة والزراعة في لبنان» (UNEP)

ali.yaacoub@unep.org | www.unep.org

هي منظمة وطنية غير مرتبطة بأي طرف خارجي تعمل من خلال التدريب وتنفيذ المشاريع على المبادرات التي تهدف الى النهوض بالبيئة وبالتنمية المجتمعية والزراعة.

للمزيد من القراءة:

الجامعة الأميركية في بيروت - مركز حماية الطبيعة (AUB-NCC)، ١٦، ٢٠١٦، الدليل البلدي لإدارة النفايات الصلبة، ٦، ٤-٧.

تقرير حالة البيئة في لبنان، إدارة النفايات الصلبة، «جمعية حماية البيئة والزراعة في لبنان» ٢٠٠٥، ص ٢١-٢١٢ الفصل ١٤.

العوامل المؤثرة على إدارة المخلفات الصلبة، النفايات في العالم النامي، ٣٢-٣٤، مكاليستر، جيسيكال. «جامعة ولاية يوتا»، (٢٠١٥).

إدارة النفايات. أحمد جابر، ومحمود رياض ورامي الشربيني. M (٢٠١١). Ch. ٧، ٢٠٧. /http://afedonline.org

«جمعية روح الشباب لخدمة البيئة»، مصر: www.soyzabaleen.blogspot.com



مؤسسة كونراد آديناور

www.kas.de/libanon

sharq

شرق للتنمية البشرية

www.sharq.org